



## ٢٢- كتاب المساقاة

## ١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

١- (١٥٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا<sup>(١)</sup> مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ<sup>(٢)</sup>. (إخراجه البخاري: ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣١. وقد تقدم بقول الواقعي عند مسلم برقم: ١٥٤٧).

(١) قوله: «بشطر ما يخرج منها» فيه بيان الجزء الساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرهما من الأجزاء المعلومة فلا يجوز على مجهول كقوله: على أن لك بعض الثمر، واتفق المجوزون للمساقاة على جوازها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير.

(٢) قوله: «أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع» وفي رواية: «على أن يعملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها» في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وبه قال مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر وجماعة العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يجوز وتناول هذه الأحاديث على أن خيبر فتحت عنوة وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ، فما أخذه فهو له وما تركه فهو له. واحتج الجمهور بظواهر هذه الأحاديث ويقولون: «أتركهم ما أتركهم الله» وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً. قال القاضي: وقد اختلفوا في خيبر هل فتحت عنوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة وبعضها بجلاء أهلها عنه؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة؟ قال: وهذا أصح الأقوال وهي رواية مالك ومن تابعه وبه قال ابن عيينة، وفي كل قول أثر مروي. وفي رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين.

وهذا يدل لمن قال: عنوة إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة، وظاهر قول من قال صلحاً: أنهم صلحوا على كون الأرض للمسلمين والله أعلم. واختلفوا فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار فقال داود: تجوز على النخل خاصة. وقال الشافعي: على النخل والعناب خاصة. وقال مالك: تجوز على جميع الأشجار وهو قول للشافعي. فأما داود فראها رخصة فلم يتعد فيه المنصوص عليه. وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة لكن قال: حكم العناب حكم النخل في معظم الأبواب. وأما مالك فقال: سبب الجواز الحاجة والمصلحة وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه والله أعلم.

٢- ( ) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ (وَهُوَ ابْنُ مُسَهِّرٍ)، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ<sup>(١)</sup>، فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةً وَسَقَى ثَمَانِينَ وَسَقَا مِنْ ثَمَرٍ وَعِشْرِينَ وَسَقَا مِنْ شَعِيرٍ<sup>(٢)</sup>، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَرَ<sup>(٣)</sup> خَيْبَرَ، أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلُّ عَامٍ، فَاسْتَخْلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ وَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلُّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَمَنْ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

(١) قوله: «من ثمر أو زرع» يحتاج به الشافعي وموافقوه وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة فتجوز تبعاً للمساقاة فيساقى على النخل ويزارعه على الأرض كما جرى في خيبر. وقال مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من الأرض بين الشجر. وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدان سواء جمعهما أو فرقهما ولو عقدتا فسختا. وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وأحمد وابن خزيمة وابن شريح وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجتمعتين وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار لحديث خيبر، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما جازت تبعاً للمساقاة بل جازت مستقلة، ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء، ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرون على العمل بالمزارعة. وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المخايبة فسبق الجواب عنها وأنها محمولة على ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالنهي والله أعلم.

(٢) قوله: «فكان يعطي أزواجه كل سنة مائة وسق ثمانين وسقاً من ثمر وعشرين وسقاً من شعير» قال العلماء: هذا دليل على أن البياض الذي كان بخيبر الذي هو موضع الزرع أقل من الشجر، وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعي وموافقيه: أن الأرض التي تفتح عنوة تقسم بين الغائمين الذين افتتحوها، كما تقسم بينهم الغنيمة المنقولة بالإجماع لأن النبي ﷺ قسم خيبر بينهم. وقال مالك وأصحابه: يقفها الإمام على المسلمين كما فعل عمر ﷺ في أرض سواد العراق. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها أو تركها في أيدي من كانت لهم بخراج يوظفه عليها وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح.

(٣) قوله: «فلما ولي عمر قسم خيبر» يعني قسمها بين المستحقين وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين أجلاهم عنها.

٣- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ.

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ



وهم خمسة الأصناف المذكورة في قوله تعالى: ﴿واعملوا أن ما غنتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول﴾ فيأخذ لفسه خمسا واحداً من الخمس ويصرف الأخماس الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين. واعلم أن هذه المعاملة مع أهل خيبر كانت برضى الغائبين وأهل السهمان، وقد اقتصم أهل السهمان سهمانهم وصار لكل واحد سهم معلوم.

(٤) قوله: «على أن يعملوها من أموالهم» بيان لوظيفة عامل المساقاة وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كالسقي وتنقية الأنهار وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه وتنحية الحشيش والقضبان عنه وحفظ الثمرة وجذاذها ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر الأنهار فعلى الملك والله أعلم.

(٦) - (٦) وخدثنى محمد بن رافع وإسحاق ابن منصور (واللفظ لابن رافع)، قالوا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، حدثني موسى ابن عبيدة، عن نافع.

عن ابن عمر، أن عمر ابن الخطاب اجلس اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وأن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها، لله ولرسوله وللمسلمين، فأراد إخراج اليهود منها، فسالت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها، على أن يكفوا عملها، ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله ﷺ: «تقركم بها على ذلك، ما شئنا». فقرروا بها حتى أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحا<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري: ٢٣٣٨، ٣١٥٢].

(١) قوله: «فأجلاهم عمر إلى تيماء وأريحا» هما مدودتان وهما قريتان معروفتان، وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة لأن تيماء من جزيرة العرب لكنها ليست من الحجاز والله أعلم.

## ٢- باب فضل الغرس والزرع

(٧) - (١٥٥٢) حدثنا ابن نمير، حدثنا إسماعيل، حدثنا عبد الملك، عن عطاء.

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع منه فهو له صدقة، وما أكل الطير فهو له صدقة، ولا يزرؤه<sup>(١)</sup> أحد إلا كان له صدقة<sup>(٢)</sup>».

(١) وقوله ﷺ: «ولا يزرؤه» هو يراه ثم زاي بعدها همزة أي: ينقصه، ويأخذ منه.

(٢) قوله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له

خير يشطر ما خرج منها من زرع أو ثمر، واقتصر الحديث بنحو حديث علي ابن مسهر.

ولم يذكر: فكانت عائشة وحفصة ممن اختارنا الأرض والماء، وقال: خير أزواج النبي ﷺ أن يقطع لهن الأرض. ولم يذكر الماء.

(٤) - (٤) وخدثنى أبو الطاهر، حدثنا عبد الله ابن وهب، أخبرني أسامة ابن زيد اللبني، عن نافع.

عن عبد الله ابن عمر، قال: لما اقتبحت خيبر سألت يهود رسول الله ﷺ أن يقرهم فيها، على أن يعملوها على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع، فقال رسول الله ﷺ: «أقركم فيها على ذلك ما شئنا<sup>(١)</sup>». ثم ساق الحديث بنحو حديث ابن نمير وابن مسهر، عن عبيد الله.

وزاد فيه: وكان الثمر يقسّم على السهمان من نصف خيبر<sup>(٢)</sup>، فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس<sup>(٣)</sup>.

(٥) - (٥) وحدثنا ابن رافع، أخبرنا الليث، عن محمد ابن عبيد الرحمن، عن نافع.

عن عبد الله ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها، على أن يعملوها من أموالهم<sup>(١)</sup>، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها. [إخرجه البخاري: ٢٣٨٥، ٢٤٩٩، ٢٧٢٠، ٢٧٤٨، بنحوه].

(١) قوله ﷺ: «أقركم فيها على ذلك ما شئنا» وفي رواية الموطأ: «أقركم ما أقركم الله» قال العلماء: وهو عائد إلى مدة العهد، والمراد: إما تمكنكم من المقام في خير ما شئنا ثم تخرجكم إذا شئنا لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب كما أمر به في آخر عمره، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره، واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة، وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة وتاولوا الحديث على ما ذكرناه، وقيل: جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ، وقيل: معناه أن لنا إخراجكم بعد انقضاء المدة المسماة وكانت سميت مدة، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والتكاح بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر وإن شئنا أخرجناكم. وقال أبو ثور: إذا أطلق المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة والله أعلم.

(٢) هذا يدل على أن خيبر فتحت عنوة لأن السهمان كانت للغائبين.

(٣) وقوله: «يأخذ رسول الله ﷺ الخمس» أي يدفعه إلى مستحقه،



الْمُسْلِمُ غَرَسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا ذَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

(١) قوله: «حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحاق أخبرني عمرو بن دينار: أنه سمع جابر بن عبد الله قال أبو مسعود الدمشقي: هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا الحديث عمرو بن دينار والمعروف فيه أبو الزبير عن جابر.

١١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ.

زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ عَمَّارٍ (ح).

وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مَيْسَرٍ<sup>(١)</sup>.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ: عَنْ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.

وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: رُئِمَا قَالَ، عَنْ أُمِّ مَيْسَرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُئِمَا لَمْ يَقُلْ.

وَكُلُّهُمْ قَالُوا: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

(١) قوله: «عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر زاد عمرو في روايته: عن عمار وأبو بكر في روايته: عن أبي معاوية فقالا: عن أم مبشر» إلى آخره هكذا وقع في نسخ مسلم وأبو بكر، ووقع في بعضها وأبو كريب بدل أبي بكر، قال القاضي: قال بعضهم الصواب أبو كريب لأن أول الاستاد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث ولأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبي معاوية، فالراوي عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر وهذا واضح وبين والله تعالى أعلم.

١٢- (١٥٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمِيْدٍ الْغُبَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ)، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرَسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهَمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ». [إخرجه البخاري: ٢٣٢٠، ٦٠١٢].

صدقة، وما سرق منه له صدقة، وما أكل السبع فهو له صدقة، وما أكلت الطير فهو له صدقة، ولا يزرؤه أحد إلا كان له صدقة» وفي رواية: «لا يغرس مسلم غرسًا ولا يزرع زرعًا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة». وفي رواية: «إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة» في هذه الأحاديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغراس والزروع وما تولد منه إلى يوم القيامة. وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها ف قيل: التجارة وقيل: الصنعة باليد وقيل: الزراعة وهو الصحيح، وقد بسطت لإيضاحه في آخر باب الأطعمة من شرح الملهذب. وفي هذه الأحاديث أيضًا أن الثواب والأجر في الأخيرة مختص بالمسلمين، وأن الإنسان يتاب على ما سرق من ماله أو أنلفته دابة أو طائر وغرهما.

٨- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَيْسَرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا<sup>(١)</sup>، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟». فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرَسًا، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا ذَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ».

(١) قوله في رواية الليث: «عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصاري في نخل لها» هكذا هو في أكثر النسخ دخل على أم مبشر، وفي بعضها دخل على أم معبد أو أم مبشر، قال الحفاظ: المعروف في رواية الليث مبشر بلا شك، ووقع في رواية غيره: أم معبد. كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضًا: أم مبشر، فحصل أنها يقال لها: أم مبشر وأم معبد وأم مبشر، قيل: اسمها الخليفة بضم الخاء ولم يصح وهي امرأة زيد بن حارثة أسلمت وبايعت.

٩- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرَسًا، وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: طَائِرٌ شَيْءٌ.

١٠- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنِ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى أُمِّ مَعْبِدٍ، حَاتِطًا، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْبِدُ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟». فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: «فَلَا يَغْرِسُ

١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ ابْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ.

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَخْلًا لَأُمِّ مَيْمُونَةَ، أَمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَأْفَرٌ؟». قَالُوا: مُسْلِمٌ، يَنْخِرُ حَلِيَّتِهِمْ. [إخرجه البخاري: ٢٣٢٠].

### ٣- باب وضع الجوائح

١٤- (١٥٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا» (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عُبَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» (١). [وسامى بعد الحديث: ١٥٥٥].

(١) قوله ﷺ: «لو بعت من أخيك ثمرًا فاصابته جائحة فلا يجل لك أن تأخذ منه شيئًا» تأخذ مال أخيك بغير حق.

وفي رواية عن أنس: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى تزهر فقلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: تهر وتصفّر أرايتك إن منع الله الثمرة بم يستحل مال أخيك؟». وفي رواية عن أنس: «أن النبي ﷺ قال: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟» وعن جابر: «أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح» وعن أبي سعيد قال: «أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ: تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك».

اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأقّة سماوية هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قولي وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون: هي في ضمان المشتري ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب. وقال الشافعي في القديم وطائفة: هي في ضمان البائع ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث فأكثر وجب وضعها وكانت من ضمان البائع. واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وبقوله ﷺ: فلا يجل لك أن تأخذ منه شيئًا. ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث أنه يلزمه سقيها فكانها تلفت قبل القبض فكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار ابتاعها

فكثر دينه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع لم يفتر إلا ذلك، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب أو فيما بيع قبل بدو الصلاح، وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأجاب الأولون عن قوله: فكثر دينه إلى آخره بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أوان الجذاذ، وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري، قالوا: ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: ليس لكم إلا ذلك، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين، وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا ولا تحمل لكم مطالبته ما دام معسرًا بل ينظر إلى مسيرة والله أعلم.

وفي الرواية الأخيرة: التعاون على البر والتقوى ومواساة المحتاج ومن عليه دين والحث على الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحمل مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم. وحكي عن ابن شريح: حسه حتى يقضي الدين وإن كانت قد ثبت إعساره. وعن أبي حنيفة: ملازمته وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس ما لم يقض دينهم ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها، وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن جبل ﷺ.

١٤- ( ) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥- (١٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ ابْنِ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ، فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا زَهَوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُ وَتَصْفَرُ، أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟. [إخرجه البخاري: ١٤٨٨، ٢١٩٥، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢٢٠٨].

١٥- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهِيَ، قَالُوا: وَمَا تَزْهِي؟ قَالَ: تَحْمَرُ، فَقَالَ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فَبِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟.

١٦- ( ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عُبَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُغْرِهَا اللَّهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟» (١).

(١) قوله: (حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس: أن النبي ﷺ قال: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟) قال الدارقطني: هذا وهم من محمد بن عباد أو من عبد العزيز بن



واخرجه البخاري: ٢٧٠٥.

(١) قوله: «وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: وحدثني أخي» قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم وهي اثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح، لأن مسلماً لم ينكر من سمع منه هذا الحديث. قال القاضي: إذا قال الراوي: حدثني غير واحد أو حدثني الثقة أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع ولا من المرسل ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من باب الرواية عن المجهول، وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، لكن كيف كان فلا يمتنع بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر ولكن قد ثبت من طريق آخر فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله غير واحد البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة في كتاب الحج وفي آخر كتاب الجهاد. وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل في كتاب اللعان وفي كتاب الفضائل والله أعلم.

(٢) قوله: «وإذا أحدهما يتوضع الآخر ويسترفقه» أي يطلب منه أن يضع عنه بعض الدين ويرفق به في الاستيفاء والمطالبة، وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس أو الإيذاء ونحو ذلك إلا من ضرورة والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «الذين التالى على الله لا يفعل المعروف» قال: أنا يا رسول الله وله أي: ذلك أحب التالى الخالف والأليمة: البمين، وفي هذا كراهة الخلف على ترك الخير وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يحنث فيكفر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق وقبول الشفاعة في الخير.

٢٠- (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ ابْنُ مَالِكٍ، أَخْبَرَهُ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا<sup>(١)</sup>، حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَنَادَى كَعْبَ ابْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «هَا كَعْبُ! فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَشَارَ إِلَيْهِ يَدُهُ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَأَقْضِهِ». (واخرجه البخاري:

٤٥٧، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣،



أنه سمع أبا هريرة يقول: هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض وهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن محمد بن عمرو، وعمر، وأبو بكر بن عبد الرحمن، ولهذا نظائر سبقت.

(٢) قوله ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعِيَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» وفي رواية: عن النبي ﷺ في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه. اختلف العلماء فيمن اشترى سلعة فافلس أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاة عنده وكانت السلعة باقية بحالها فقال الشافعي وطائفة: بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثمنها، وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها بل تتعين المضاربة. وقال مالك: يرجع في صورة الإفلاس وضارب في الموت. واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديث في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة بتأويلات ضعيفة مردودة وتعلق بشيء يروي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وليس بثابت عنهما.

٢٢- (١٥٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح).  
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا، عَنْ  
اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح)..

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا  
حَمَّادٌ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ  
عَيِّنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، وَيَحْيَى  
ابْنُ سَعِيدٍ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى  
حَدِيثِ زُهَيْرٍ.

وقال ابن رُمَح، مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رِوَايَتِهِ: أَيْمَا امْرِئٍ فَلَسَ.

٢٣- ( ) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ  
سُلَيْمَانَ (وَهُوَ ابْنُ عِكْرَمَةَ ابْنِ خَالِدٍ الْمُخَزُومِيِّ)، عَنْ ابْنِ  
جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ  
عُمَرَ ابْنَ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ، عَنْ  
حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي  
يُعْدِمُ، إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ: «أَنَّهُ لِمُصَاحِبِهِ الَّذِي  
بَاعَهُ».

٢٤- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

وَقَبُولِ الشَّفَاعَةِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَجَوَازِ الْإِشَارَةِ وَاعْتِمَادِهَا لِقَوْلِهِ: فَأَشَارَ إِلَيْهِ  
بِيَدِهِ أَنَّ شِعَ الشُّطْرَ.

(٢) قوله: «كَشَفَ سَجْفَ حَجَرَتِهِ» هُوَ بِكَسْرِ السِّينِ وَفَتْحِهَا لَفْتَانِ  
وَأِسْكَانِ الْجِيمِ وَاللَّهَ أَعْلَمُ.

٢١- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ ابْنُ  
عُمَرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَعْبٍ ابْنِ  
مَالِكٍ، أَنَّ كَعْبَ ابْنِ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ  
أَبِي حَذْرَةَ، بِعَثَلٍ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ.

٢١- ( ) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي  
جَعْفَرُ ابْنِ رِبِيعَةَ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ هُرَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ  
أَبِي حَذْرَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ  
أَصْوَاتُهُمَا، فَعَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ!». فَأَشَارَ  
بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ، فَآخَذَ نِصْفًا مِنْهُ عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا.

(١) قوله: (وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج روى الليث بن  
سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة) هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح  
مسلم ويسمى معلقاً، وسبق في التيمم مثله بهذا الإسناد، وهذا الحديث  
المذكور هنا متصل عن الليث رواه البخاري في صحيحه عن يحيى بن بكير  
عن الليث عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا، ورواه النسائي عن  
الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر بن ربيعة.

٥- باب مَنْ أَذْرَكَ مَا بَاعَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ أَفْلَسَ،

فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ

٢٢- (١٥٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يُونُسَ،  
حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو  
بَكْرٍ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ عُمَرَ ابْنِ حَزْمٍ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْحَارِثِ ابْنَ هِشَامٍ  
أَخْبَرَهُ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ<sup>(١)</sup>: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعِيَهُ عِنْدَ رَجُلٍ  
قَدْ أَفْلَسَ (أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ) فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»<sup>(٢)</sup>».

[أخرجه البخاري: ٢٤٠٢].

(١) قوله: (حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا  
يحيى بن سعيد أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن  
عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره:



جَعْفَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْلَبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النُّضْرِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ ابْنِ نَهْيَلٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَنَاعَهُ بِعَيْنَيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

٢٤- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ <sup>(١)</sup> (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ أَيْضًا، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي.

كِلَاهُمَا، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَقَالَا: «فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغَرَمَاءِ».

(١) قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْلَبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النُّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ثُمَّ قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسْخِ بِلَادِنَا فِي الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ شُعْبَةُ بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَفِي الثَّانِي: سَعِيدٌ بِفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرَيْبٍ، وَكُنَّا نَقُلُهُ الْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ الْجُلُودِيِّ، قَالَ: وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاعَانَ فِي الثَّانِي شُعْبَةُ أَيْضًا بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، قَالَ: وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

٢٥- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ قَالَ حَجَّاجُ: مَنْصُورُ ابْنِ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ <sup>(١)</sup>، عَنْ خَتِيمِ ابْنِ عِرَالٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ عَيْنَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

(١) قوله: «وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ قَالَ حَجَّاجُ: مَنْصُورُ ابْنِ سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ نَسْخِ بِلَادِنَا وَأَصُولُهُمُ الْحَقِيقَةُ قَالَ حَجَّاجُ مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ الْخَزَاعِيَّ هَذَا اسْمُهُ مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ فَذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ بِكُنْيَتِهِ وَذَكَرَهُ حَجَّاجُ بِاسْمِهِ وَهَذَا صَحِيحٌ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: أَنَّهُ وَقَعَ فِي مَعْظَمِ بِلَادِهِمْ وَلَعَامَةً رَوَاتِهِمْ قَالَ حَجَّاجُ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ فَرَادَ لَفْظَةً حَدَّثَنَا، قَالَ الْقَاضِي: وَالصَّوَابُ حَذْفُ لَفْظَةٍ حَدَّثَنَا كَمَا وَقَعَ لِبَعْضِ الرِّوَاةِ، قَالَ: وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ هَذَا الثَّانِي عَلَى مُوَافَقَةِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ كَتَبَهُ وَحَجَّاجُ سَمَاهُ.

## ٦- باب فضل إنظار المُغِيرِ

٢٦- (١٥٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ يُونُسَ،

حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعِ ابْنِ جِرَاشٍ.

أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرَ، قَالَ: كُنْتُ أَذَابُنِ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يَنْظُرُوا الْمُغِيرَ وَيَتَجَوَّزُوا، عَنْ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَجَوَّزُوا عَنْهُ <sup>(١)</sup>». [إعرجه البخاري: ٢٠٧٧].

(١) قوله: «كنت أذابن الناس فأمر فتياني أن ينظروا المعسر ويتجوزوا عن الموسر قال الله: تجوزوا عنه». وفي رواية: «كنت أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسور». وفي رواية: «كنت أنظر المعسر وأتجاوز في السكة أو في النقد». وفي رواية: «وكان من خلقي الجواز فكنت أتيسر على الموسر وأنظر المعسر».

فقوله: فتياني، معناه: غلماني كما صرح به في الرواية الأخرى، والتجاوز والتجوز معناهما: المساعة في الاقتضاء والاستيفاء وقبول ما فيه نقص يسير كما قال: «أتجاوز في السكة». وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر والوضع عنه إما كل الدين وإما بعضه من كثير أو قليل، وفضل المساعة في الاقتضاء وفي الاستيفاء، سواء استوفى من موسر أو معسر وفضل الوضع من الدين وأنه لا يجترى شيء من أفعال الخير فلعله سبب السعادة والرحمة.

وفيه جواز توكيل العبد والإذن لهم في التصرف، وهذا على قول من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا.

٢٧- ( ) حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَعِيمِ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ ابْنِ جِرَاشٍ، قَالَ:

اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ «رَجُلٌ لَقِي رُبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ. فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ وَأَتَجَاوَزُ، عَنِ الْمَعْسُورِ <sup>(١)</sup>، فَقَالَ: تَجَاوَزُوا، عَنْ عَبْدِي».

قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

(١) قوله: «الميسور والمعسور» أي: أخذ ما تيسر وأسامح بما تعسر.

٢٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُثَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ ابْنِ جِرَاشٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: فَإِنَّمَا ذَكَرْتُ وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَبَايَعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُغِيرَ وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَةِ أَوْ



في التقدير. فَعُفِّرَ لَهُ..

الزُّهْرِيُّ.

وقال ابن جعفر: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ (وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ)، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ..

فَقَالَ أَبُو سَعْدٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٣٩١، ٣٤٥١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَذَابِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاةٍ: إِذَا أَتَيْتِ مُعْسِراً فَتَجَاوَزِي عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزُ عَنْكَ، فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ». (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٠٧٨، ٣٤٨٠).

٢٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ.

عَنْ حُذَيْفَةَ<sup>(١)</sup>، قَالَ: «إِنِّي اللَّهُ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، أَنَا اللَّهُ مَا لَا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ (قَالَ): وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) قَالَ: يَا رَبُّ! أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خَلْقِي الْجَوَارِ، فَكُنْتُ أَتَسَرُّ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، تَجَاوَزُوا، عَنْ عَبْدِي».

٣١- ( ) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ.

فَقَالَ عُتْبَةُ ابْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

٣٢- (١٥٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ ابْنِ خِدَاشٍ ابْنِ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

(١) قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حَلِيفَةٍ لَمْ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «قَالَ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ وَأَبُو سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخ فَقَالَ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَأَبُو سَعْدٍ، قَالَ الْخَفَاطُ: هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ مَحْفُوظٌ لِأَبِي سَعْدٍ عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ وَحْدَهُ، وَلَيْسَ لِعَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِيهِ رَوَايَةٌ، قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَالْوَهْمُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، قَالَ: وَصَوَابُهُ عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو وَأَبُو سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، كَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي مَالِكٍ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ وَتَابِعُهُمْ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ وَمَنْصُورٌ وَغَيْرُهُمْ عَنْ رَبِيعِ عَنْ حُذَيْفَةَ فَقَالُوا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: فَقَالَ عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو وَأَبُو سَعْدٍ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ مَنْصُورٍ وَنَعِيمٍ وَعَبْدَ الْمَلِكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: أَلَلَّه؟ قَالَ: أَلَلَّه، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ سَرَهُ أَنْ يُنَجِّهَ اللَّهَ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفُسْ، عَنْ مُعْسِرٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ».

(١) قوله ﷺ: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يُنَجِّهَ اللَّهَ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفُسْ عَنْ مُعْسِرٍ» كُرْبٌ بِضَمِّ الْكَافِ وَقَعَ الرِّاءُ جَمْعُ كَرَةٍ، وَمَعْنَى يَنْفُسُ أَيُّ يَمُدُّ وَيُوَخِّرُ الْمَطَالَةَ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: يَفْرَجُ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٢- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي جَرِيرُ ابْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٠- (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ.

٧- باب تحريم مظل الغني، وصحبة الخوالة،

وَاسْتِحْبَابِ قَبُولِهَا إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ

٣٣- (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُومِيَتْ رَجُلٌ مِنْكُمْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِراً، فَكَانَ يَأْمُرُ عِلْمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا، عَنْ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ<sup>(٢)</sup>». (إِخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩).

٣١- (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ ابْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ ابْنُ زِيَادٍ. قَالَ مَنْصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ

(١) قوله ﷺ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ» قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الْمَظْلُ مَنْعُ قَضَاءِ مَا اسْتَحَقَّ أَذَاهُ، فَمَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ وَحَرَامٌ، وَمَظْلُ غَيْرِ الْغَنِيِّ لَيْسَ



جميعاً، عن ابن جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء». وفي رواية: «عن بيع ضراب الجمل وعن بيع الماء والأرض لتحرث».

وفي رواية: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء». وفي رواية: «لا يباع فضل الماء ليأع به الكلاء». أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع بها الكلاء فمعناه: أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة وفيها ماء فاضل عن حاجته ويكون هناك كلاء ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية ويجب بذله لها بلا عوض لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلاء خوفاً على مواشيهم من العطش ويكون بمنعهم الماء مانعاً من رعي الكلاء. وأما الرواية الأولى: نهى عن بيع فضل الماء فهي محمولة على هذه الثانية التي فيها ليمنع به الكلاء ويحتمل أنه في غيره ويكون نهى تنزيهه، قال أصحابنا: يجب بذل فضل الماء بالفلاة كما ذكرناه بشروط: أحدها أن لا يكون ماء آخر يستغني به. والثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقي الزرع. والثالث: أن لا يكون مالكه محتاجاً إليه.

واعلم أن المذهب الصحيح أن من بيع في ملكه ماء صار مملوكاً له، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه هذا هو الصواب، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه بل يكون أخص به وهذا غلط ظاهر، وأما قوله: لا يباع فضل الماء ليأع به الكلاء فمعناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا وهناك كلاء لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض ويحرم عليه بيعه، لأنه إذا باعه كأنه باع الكلاء المباح للناس كلهم الذي ليس مملوكاً لهذا البائع، وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبدلوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء بسل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاء فمقصودهم تحصيل الكلاء فصار بيع الماء كأنه باع الكلاء والله أعلم.

قال أهل اللغة: الكلاء مهموز مقصور هو: النبات سواء كان رطباً أو يابساً، وأما الحشيش والحشيم فهو غنص بالياء، وأما الخلى فمقصور غير مهموز، والعشب غنص بالرطب ويقال له أيضاً: الرطب بضم الراء وإسكان الطاء.

٣٥- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ ضُرَابِ الْجَمَلِ<sup>(١)</sup>، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِتَحْرَثَ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) قوله: «نهى عن ضراب الجمل» معناه عن أجرة ضرابه وهو عصب الفحل المذكور في حديث آخر وهو يفتح العين وإسكان السين

بظلم ولا حرام لمفهوم الحديث؛ ولأنه معذور ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً من الأداء لنية المال أو لغير ذلك جاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا خصوص من مطل الغني، أو يقال: المراد بالغني المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا فيه، قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور: أن المعسر لا يجل حبه ولا ملازمته ولا مطالبته حتى يوسر وقد سبقت المسألة في باب القلس، وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن الماطل هل يفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار. وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم: في الواجد يجل عرضه وعقوبته. التي بفتح اللام وتشديد الياء وهو المطل، والواجد بالجيم الموسر، قال العلماء: يجل عرضه بأن يقول: ظلمي ومطلني وعقوبته الحبس والتعزير.

(٢) قوله ﷺ: «وإذا أتبع أحدكم على ملي، فليتبّع» هو بإسكان الشاء في أتبع وفي فليتبّع مثل أخرج فليخرج هذا هو الصواب المشهور في الروايات والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض الحديثين: أنه يشدها في الكلمة الثانية والصواب الأول ومعناه: وإذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل، يقال منه: تبعت الرجل لحفي أتبعه تباعة فأتبع وأذا طلبته، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْهِمْ تَبِعاً﴾ ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملي استحب له قبول الحوالة وحلوا الحديث على التنب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم واجب لظاهر والصواب الأول ومعناه: إذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل، يقال منه تبعت الرجل لحفي أتبعه تباعة فأتبع وأذا طلبته، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْهِمْ تَبِعاً﴾ ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملي استحب له قبول الحوالة وحلوا الحديث على التنب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم واجب لظاهر الأمر وهو مذهب داود الظاهري وغيره.

٣٣- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى ابْنُ يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُثَنَّبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٨- باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة

وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِرَعْيِ الْكَلَاءِ، وَتَحْرِيمُ مَنَعِ بَذْلِهِ،

وَتَحْرِيمُ بَيْعِ ضُرَابِ الْفَحْلِ

٣٤- (١٥٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ،



## ٩- باب تحريم ثمن الكلب، وخلوان الكاهن،

## ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور

٣٩-(١٥٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ٢٢٣٧، ٢٢٨٢، ٥٣٤٦، ٥٧٦١).

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وخلوان الكاهن». وفي الحديث الآخر: «شر الكسب مهر البغي وثن الكلب وكسب الحجام». وفي رواية: «ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام خبيث».

وفي الحديث الآخر: «سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور؟ فقال: زجر النبي ﷺ عنه».

أما مهر البغي فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماء مهرأ لكونه على صورته وهو حرام بإجماع المسلمين، وأما خلوان الكاهن فهو ما يعطاه على كهنته يقال: منه حلوته حلواناً إذا أعطيته، قال الهروي وغيره: أصله من الخلاوة شبه بالشيء الحلو من حيث أنه يأخذ سهلاً بلا كلفة ولا في مقابلة مشقة، يقال: حلوته إذا أطعمته الحلو، كما يقال: عسلته إذا أطعمته العسل. قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه وذلك عيب عند النساء، قالت امرأة تمدح زوجها: لا يأخذ الحلوان عن بنتنا.

قال البيهقي من أصحابنا والقاضي عياض: أجمع المسلمون على تحريم خلوان الكاهن لأنه عوض عن محرم ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أجره المغنية للغناء والنائحة للسنوح، وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإماء فالمراد به كسبهن بالزنا وشبهه لا بالغزل والخياطة ونحوهما. وقال الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال: خلوان الكاهن الشنع والصهميم. قال الخطابي: وخلوان العراف أيضاً حرام، قال: والفرق بين الكاهن والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى الأخبيل عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار، والعراف هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما من الأمور، هكنا ذكره الخطابي في معالم السنن في كتاب اليسوع، ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواثر، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن وتابعة تلقى إليه الأخبيل، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عرافاً وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقلعات أسباب يستدل بها على مواقعها كالشيء يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرأة بالرية فيعرف من صاحبها ونحو ذلك من الأمور، ومنهم من كان يسمى المتجم كاهناً، قال: وحديث النهي عن إثيان الكهان يشتمل

المهملتين وبالباء الموحدة، وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استجاره لذلك باطل وحرام ولا يستحق فيه عوض، ولو أنزاه المستاجر لا يلزمه المسمى من أجره ولا أجره مثل ولا شيء من الأموال، قالوا: لأنه غرر مجهول وغير مقدور على تسليمه. وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وآخرون: يجوز استجاره لضراب مدة معلومة أو لضربات معلومة لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة، وحملوا النهي على التنزيه والحث على مكارم الأخلاق كما حملوا عليه ما قرنه به من النهي عن إجارة الأرض والله أعلم.

(٢) قوله: «نهى عن بيع الأرض لتحرث» معناه: نهى عن إجارتها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يجوزون إجارتها بالنداهم والنياب ونحوهما، ويتأولون النهي تأويلين: أحدهما: أنه نهى تنزيه ليعتادوا إعارتها وإرفاق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إجارتها على أن يكون للمالكها قطعة معينة من الزرع، وحمله القائلون بمنع المزارعة على إجارتها بجزء مما يخرج منها والله أعلم.

٣٦-(١٥٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ.

كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ». (إخرجه البخاري: ٢٣٥٣، ٦٩٦٢).

٣٧-( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ)، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءُ». (إخرجه البخاري: ٢٣٥٤).

٣٨-( ) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عُمَرَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّمْحَاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي زَيَْادُ ابْنِ سَعْدٍ، أَنَّ هِلَالَ ابْنَ اسَامَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ».



الليث ابن سعد (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

كِلَاهُمَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنَ رِوَايَةِ ابْنِ رُمَيْحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

٤٠- (١٥٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى

ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «شَرُّ الْكُتْبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَتَمَنُّ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ».

٤١- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ

مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ابْنُ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ.

حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَلِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَمَنُّ الْكَلْبِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ».

٤١- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤١- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا النُّصْرُ بْنُ

شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا رَافِعُ ابْنُ خَلِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٢- (١٥٦٩) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ

ابْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ جَابِرًا، عَنْ تَمَنُّ الْكَلْبِ وَالسُّتُورِ؟ قَالَ: رُجَرَ النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ.

١٠- باب الأمر بقتل الكلاب وتبائن نسجه،

وتبائن تخريم اقتنائها، إلا لصيد أو رزح أو ماشية

ونحو ذلك

٤٣- (١٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ

على النهي عن هؤلاء كلهم وعلى النهي عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم، ومنهم من كان يدعو الطبيب كاهناً وربما سموه عرافاً فهذا غير داخل في النهي، هذا آخر كلام الخطابي. قال الإمام أبو الحسن الماوردي من أصحابنا في آخر كتابه: الأحكام السلطانية: ويمنع المحتسب من يكتسب بالكهانة واللاهوت ويؤدب عليه الأخذ والمعطي والله أعلم. وأما النهي عن ثمن الكلب وكونه من شر الكسب وكونه خبيثاً فيدل على تحريم بيعه وأنه لا يصح بيعه ولا يجل ثمنه ولا قيمة على مثله سواء كان معلماً أم لا، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا، وبهذا قال جماهير العلماء منهم أبو هريرة والحسن البصري وربيعة والأوزاعي والحكم وحماد والشافعي وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة وتجب القيمة على مثلفتها. وحكى ابن المنذر عن جابر وعطاء والنخعي: جواز بيع كلب الصيد دون غيره. وعن مالك روايات: إحداها: لا يجوز بيعه ولكن تجب القيمة على مثله. والثانية: يصح بيعه وتجب القيمة. والثالثة: لا يصح ولا تجب القيمة على مثله، دليل الجمهور هذه الأحاديث.

وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد وفي رواية: إلا كلباً ضارباً وأن عثمان غرم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً، وعن ابن عمرو بن العاص التحريم في إتلافه فكلها ضعيفة باتفاق ائمة الحديث، وقد أوضحناها في شرح المذهب في باب ما يجوز بيعه، وأما كسب الحجام وكونه خبيثاً ومن شر الكسب ففيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحجام فقال الأكثرون من السلف والخلف: لا يحرم كسب الحجام ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد وهو المشهور من مذهب أحمد. وقال في رواية عنه قال بها فقهاء المحدثين: يحرم على الحر دون العبد، واعتمدوا هذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره قالوا: ولو كان حراماً لم يعطه، رواه البخاري ومسلم، وحملوا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه والارتفاع عن دنياه الأكساب والحش على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يجل، وأما النهي عن ثمن السنور فهو محمول على أنه لا يضر أو على أنه نهى تنزيه حتى يعتاد الناس منه وإعارته والسماحة به كما هو الغالب، فإن كان مما يضر وباعه صح البيع وكان ثمنه حلالاً.

هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر وعن أبي هريرة وطائوس ومجاهد وجابر بن زيد: أنه لا يجوز بيعه واحتجوا بالحديث، وأجاب الجمهور عنه: بأنه محمول على ما ذكرناه فهذا هو الجواب المعتمد، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمرو بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف فليس كما قال بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البر أنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً لأن مسلماً قد رواه في صحيحه كما تروى من رواية معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير فهذا ثقتان رواه عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً والله أعلم.

٣٩- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ، عَنْ



الكلاب<sup>(١)</sup>. (أخرجه البخاري: ٢٢٢٢).

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأَرْسَلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

٤٥- ( ) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَبِي الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ)، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَتَّبَعْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كَلْبَ الْمُرَيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتَّبِعُهَا.

٤٦- (١٥٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ مَاشِيَةٍ.

فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ زُرْعًا<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «قال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً» وقال سالم في الرواية الأخرى: «وكان أبو هريرة يقول: أو كلب حرث وكان صاحب حرث» قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه: أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والمادة أن المبتلي بشيء يثق به ما لا يثق به غيره ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة وهي اتخاذ للزرع من رواية ابن المغفل ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم واسمه: عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي عن ابن عمر فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدينها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ فرواها ونسبها في وقت فتركها. والحاصل أن أبا هريرة ليس مغفراً بهذه الزيادة بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

٤٧- (١٥٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ (ح).

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ ابْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِذَا الْمَرْءُ تَقَدَّمَ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ<sup>(١)</sup>»، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) معنى البيم الخالص السواد، وأما النقطتان فهما نقطتان

(١) وقوله: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب». وفي رواية: «أمر بقتل الكلاب فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل». وفي رواية: «أنه كان يأمر بقتل الكلاب فتبعت في المدينة وأطرافها فلا ندع كلباً إلا قتلناه حتى إننا لنقتل كلب المرية من أهل البادية يتبعها». وفي رواية: «أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع»، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً. وفي رواية جابر: «أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فتقتله ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها وقال: عليكم بالأسود البيم ذي النقطتين فإنه شيطان». وفي رواية ابن المغفل قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: ما بالهم ويال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكنس الغنم». وفي رواية له: «في كلب الغنم والصيد والزرع». وفي حديث ابن عمر: «من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضار نقص من عمله كل يوم قيراطان». وفي رواية: «ينقص من أجره كل يوم قيراط». وفي رواية أبي هريرة: «من اقتنى كلباً ليس بكنس صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم». وفي رواية له: «انتقص من أجره كل يوم قيراط». وفي رواية سفيان بن أبي زهير: «من اقتنى كلباً لا يغني عنه زرعاً ولا غرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط».

اجمع العلماء على قتل الكلب العقور، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فقال إمام الحرمين من أصحابنا: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها ثم نسخ ذلك ونهى عن قتلها إلا الأسود البيم، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره، ويستدل لما ذكره بحديث ابن المغفل. وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد وغيره منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال: وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البيم.

قال القاضي: وعندني أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها وأمر بقتل جميعها ثم نهى عن قتلها ما سوى الأسود ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية، وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر. وأما اقتناء الكلاب فلمنعنا أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة ويموز اقتناؤه للصيد وللزرع وللماشية، وهل يجوز لحفظ الدور والدروب وغيرها؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يجوز لظواهر الأحاديث فإنها مصرحة بالنهي إلا للزرع أو صيد أو ماشية وأصحابها يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالمعلة المفهومة من الأحاديث وهي الحاجة. وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد أو الزرع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا أصحهما: جوازه.

٤٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

معروفان يضاوان فوق عينيه وهذا مشاهد معروف.

(٢) وقوله ﷺ: «فإنه شيطان» احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا في أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهيم ولا يحل إذا قتله لأنه شيطان وإنما حل صيد الكلب، وقال الشافعي ومالك وجاهل العلماء: يحل صيد الكلب الأسود كغيره، وليس المراد بالحديث إخراجهم عن جنس الكلاب ولهذا لو ولغ في إنباء وغيره وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض.

٤٨- (١٥٧٣) حَدَّثَنَا حَيْثُ اللَّهُ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعَ مُطَرِّفَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنِ ابْنِ الْمُغَفَّلِ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُهُمْ وَيَا الْكِلَابِ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ رَخَّصَ فِي كُلِّبِ الصَّيِّدِ وَكُلِّبِ الْغَنَمِ. (عنه رقم ٢٨٠).

(١) قوله ﷺ: «ما بالهم وما الكلاب» أي ما شأنهم أي لتركوا.

٤٩- ( ) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْحَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنِ جَرِيرٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وقال ابن حاتم في حديثه، عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كُلِّبِ الْغَنَمِ وَالصَّيِّدِ وَالزُّرْعِ.

٥٠- (١٥٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارًا<sup>(١)</sup>، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ». (إخرجه البخاري: ٥٤٨٢).

(١) قوله ﷺ: «من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضار» هكذا هو في معظم النسخ ضاري بالياء، وفي بعضها ضارياً بالألف بعد الياء منصوباً، وفي الرواية الثانية: «من اقتنى كلباً إلا كلب ضارية» وذكر القاضي أن الأول روي: ضاري بالياء وضار بمحذوها وضارياً، فأما ضارياً فهو ظاهر الإعراب، وأما ضاري وضار فهما مجروران على المعطف على مائبة ويكون من إضافة الموصوف إلى صفة كما البارد ومسجد الجامع، ومنه قوله تعالى: «بجانب الغربي» «ولدار الآخرة» وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في ضاري على اللغة القليلة في إثباتها في المقوص من غير ألف ولا م.

والمشهور حذفها، وقيل: إن لفظة ضار هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد فسماه ضارياً استعمالاً كما في الرواية الأخرى: إلا كلب ماشية أو كلب صائد.

وأما رواية: إلا كلب ضارية فقالوا تقديره: إلا كلب ذي كلاب ضارية، والضاري هو المعلم الصيد المعتاد له يقال: منه ضرى الكلب يضري كثرى يشرى، ضرا ضراوة وأضرأه صاحبه أي: عوده ذلك، وقد ضرى بالصيد إذا هج به، ومنه قول عمر ﷺ: إن للحم ضراوة كضراوة الحمير، قال جماعة: معناه: أن له عادة يتزع إليها كمادة الحمير. وقال الأزهري: معناه: أن لأهله عادة في أكله كمادة شارب الحمير في ملازمته، وكما أن من اعتاد الحمير لا يكاد يصبر عنها كذا من اعتاد اللحم.

٥١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَابْنُ ثَمِيرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ»<sup>(١)</sup>، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ. (إخرجه البخاري: ٥٤٨١).

(١) قوله ﷺ: «نقص من أجره» وفي رواية: «من عمله كل يوم قيراطان». وفي رواية: «قيراط» فأما رواية عمله فمعناه: من أجر عمله. وأما القيراط هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى والمراد: نقص جزءه من أجر عمله.

وأما اختلاف الرواية في قيراط وقيراطين فليل: بمقتضى أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، ولعننى فيهما أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها والقيراط في غيرها أو القيراطان في المدن وغيرها من القرى والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمنين، فذكر القيراط أولاً ثم زاد التعليل فذكر القيراطين. قال الروياني من أصحابنا في كتابه البحر: اختلفوا في المراد بما ينقص منه قليل ينقص عما مضى من عمله، وقيل من مستقبله، قال: واختلفوا في عل نقص القيراطين فليل: ينقص قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النفل والله أعلم.

واختلف العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب فليل: لامتناع الملاذقة من دخول يه سبيه، وقيل: لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إيائهم، وقيل: إن ذلك عقوبة له لانتخاذه ما نهى عن انتخاذه وعصيانه في ذلك، وقيل لما يتلى به من ولوغ في غفلة صاحبه ولا يغسله بالماء والتراب والله أعلم.

٥٢- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَتَقِيَّةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى



كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ، كُلَّ يَوْمٍ.

قِيرَاطَانِ. وإعرجه البخاري: ٥٤٨٠.

وَلَيْسَ فِي خَلِيئِ أَبِي الطَّاهِرِ «وَلَا أَرْضٍ».

٥٨- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زُرْعٍ، انْقَصَ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرَ لَابِنُ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ: يُرْحِمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ! كَانَ صَاحِبَ زُرْعٍ.

٥٩- ( ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ». وإعرجه البخاري: ٢٣٢٢، ٣٣٢٤.

٥٩- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِوَحْيِهِ.

٥٩- ( ) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٦٠- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ)، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْتَعِيمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

٦١- (١٥٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَنَا

أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُومَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زُرْعًا وَلَا حَرْعًا»، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ. قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ

٥٣- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ) (وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ)، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ».

٥٤- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ».

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ» وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

٥٥- ( ) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُسَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَهْلُ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطَانِ».

٥٦- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابِنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ زُرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ، كُلَّ يَوْمٍ، قِيرَاطٌ».

٥٧- (١٥٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

الله ﷻ قال: إي، ورب هذا المسجد! وأخرجه البخاري: ٢٢٢٣، فذكر يوثقه.

[٢٢٢٥]

غير أنه قال: «إن أفضل ما تداوئتم به الحجامة والقسط البخري، ولا تعذبوا صبيانكم بالغمر<sup>(١)</sup>».

(١) قوله ﷻ: «فلا تعذبوا صبيانكم بالغمر» هو بفتح معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي معناه: لا تعذبوا خلق الصبي بسبب المنفرة وهو وجع الحلق بل داووه بالقسط البحري وهو العود الهندى.

٦٤- ( ) حدثنا أحمد بن الحسن بن خراش، حدثنا شبابة، حدثنا شعبه، عن حميد، قال:

سمعت أنساً يقول: دعا النبي ﷺ غلاماً لنا حجاماً، فحجمه، فأمر له بصاع أو مد أو مدين، وكلم فيه فحفظ، عن حميد.

٦٥- (١٢٠٢) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عفان بن مسلم (ح).

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا المخزومي.

كلاهما، عن وهيب، حدثنا ابن طاووس، عن أبيه.

عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره، واستعط. وأخرجه البخاري: ٢٢٧٨، ٥٦٩١، ٢٢٧٩.

٦٦- ( ) حدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد ابن حميد (واللفظ لعبد) قالوا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن عاصم، عن الشعبي.

عن ابن عباس، قال: حجم النبي ﷺ عبد ليني بيضة، فأعطاه النبي ﷺ أجره، وكلم سيته فحفظ عنه من ضربتيه، ولو كان سحتاً لم يعطوا النبي ﷺ. وأخرجه البخاري: ٢١٠٢.

## ١٢- باب تخريم بيع الخمر

٦٧- (١٥٧٨) حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبو همام، حدثنا سعيد الجري، عن أبي نضرة.

عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب بالمدينة قال: «يا أيها الناس! إن الله تعالى يعرض بالخمر، ولعل الله مبيح فيها أمراً، فمن كان عنده منها شيء فليبعه وليتبع به». قال: فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال النبي ﷺ: «إن الله تعالى حرم الخمر، فمن أدركته هذه الآية<sup>(١)</sup>

(١) قوله ﷻ: «من اقتنى كلباً لا يفي عنه زرعاً ولا ضرعاً» المراد بالضرع: الماشية كما في سائر الروايات، ومعناه: من اقتنى كلباً لغير زرع وماشية.

٦٩- ( ) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر، قالوا: حدثنا إسماعيل، عن يزيد بن خنيفة، أخبرني السائب بن يزيد، أنه وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنقي، فقال: قال رسول الله ﷺ، يوثقه.

(١) وقوله: «وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنقي» هكذا هو في معظم النسخ بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم همزة مكسورة منسوب إلى أزد شومة بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء، ووقع في بعض النسخ المتعمدة الشنوي بالواو وهو صحيح على إرادة التسهيل، ورواه بعض رواة البخاري شوى بضم النون على الأصل.

## ١١- باب جل أجره الحجامة<sup>(١)</sup>

(١) ذكر في الأحاديث: أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره، قال ابن عباس: ولو كان سحتاً لم يعطه، وقد سبق قريباً في باب تحريم ثمن الكلب بيان اختلاف العلماء في أجره الحجامة، وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة وأنها من أفضل الأدوية، وفيها إباحة التداوي وإباحة الأجرة على المراجعة بالطبيب، وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق والديون في أن يخففوا منها، وفيها جواز مغالبة العبد برضاه ورضاه سيده، وحقيقة المغالبة أن يقول السيد لعبده: تكتسب وتعطيني من الكسب، كل يوم درهماً مثلاً والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا ويشترط رضاهما.

٦٢- (١٥٧٧) حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة ابن سعيد وعليه ابن حجر، قالوا: حدثنا إسماعيل (يعنون ابن جعفر)، عن حميد، قال:

سئل أنس ابن مالك، عن كسب الحجام؟ فقال: احتجم رسول الله ﷺ، حجمه أبو طيبة<sup>(١)</sup>، فأمر له بصاعين من طعام، وكلم أهله فوضعوا عنه من خراج، وقال: «إن أفضل ما تداوئتم به الحجامة، أو هو من أفضل دوائكم». وأخرجه البخاري: ٢١٠٢، ٢٢١٠، ٢٢٧٧، ٢٢٨١، ٥٦٩١، ٢٢٨٠. وسأني بعد الحديث: [١٢٠٢].

(١) قوله: «حجمه أبو طيبة» هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ثم باء موحدة وهو عبد لبي بيضة اسمه: نافع وقيل: غير ذلك.

٦٣- ( ) حدثنا ابن أبي عمرة، حدثنا مروان (يعني القزاري)، عن حميد، قال: سئل أنس، عن كسب الحجام؟



وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَبِيعُ<sup>(١)</sup> قَالَ: فَامْتَقِلِ النَّاسَ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا، فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «فمن أدركته هذه الآية أي: أدركته حياً وبلغته، والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية.

(٢) قوله ﷺ: «فلا يشرب ولا يبيع» وفي الرواية الأخرى: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها» فيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه، والملة فيها عند الشافعي وموافقه كونها نجسة، أو ليس فيها منفعة مباحة مقصودة فيلحق بها جميع النجاسات كالسرجين وذرقة الحمام وغيره، وكذلك يلحق بها ما ليس فيه منفعة مقصودة كالسباع التي لا تصلح للاستطباب، والحشرات، والحبة الواحدة من الحنطة ونحو ذلك، فلا يجوز بيع شيء من ذلك.

وأما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» فمحمول على ما المقصود منه الأكل بخلاف ما المقصود منه غير ذلك كالعبء والبغل والخمار الأهلي فإن أكلها حرام وبيعها جائز بالإجماع.

(٣) يعني رافوها.

وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره، وفي المساقاة خلاف مشهور للأصوليين الأصح أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ والثاني: أن أصلها على التحريم حتى يرد الشرع بغير ذلك. والثالث: على الإباحة. والرابع: على الوقف وهذا الخلاف في غير النفس ونحوه من الضروريات التي لا يمكن إلاستغناء عنها فإنها ليست محرمة بلا خلاف، إلا على قول من يجوز تكليف ما لا يطاق.

وفي هذا الحديث أيضاً بطلان النصيحة للمسلمين في دينهم ودينامهم لأنه ﷺ نصحهم في تعجيل الانتفاع بها ما دامت حلالاً.

(٤) قوله: «فامتنع الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها» هذا دليل على تحريم تخليها وجوب المبادرة بإزالتها وتحريم إسكانها، ولو جاز التخلي لينة النبي ﷺ لهم ونهاهم عن إضاعتها، كما نصحهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها، وكما نبه أهل الشاة الميتة على دباغ جلدتها والانتفاع به، وعن قال بتحريم تخليها وأنها لا تظهر بذلك الشافعي وأحمد والثوري ومالك في رواية عنه. الروايتين عنه، وجوزة الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه. وأما إذا انقلب بنفسها خلاً فيطهر عند جميعهم إلا ما حكى عن سحنون المالكي أنه قال لا يطهر.

٦٨- (١٥٧٩) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ (رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ)، أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ السَّيِّئِ<sup>(١)</sup> (مِنْ أَهْلِ مِصْرَ).

أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُنْتَصَرُ مِنَ الْجَنْبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةً خَمْرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟». قَالَ: لَا<sup>(٢)</sup>، فَسَارَ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَ سَارَ رَتُّهُ؟». فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا». قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ<sup>(٤)</sup> حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا.

(١) قوله: (عن عبد الرحمن بن وعلة السبي) هو بسين مهملة مفتوحة ثم باء موحدة ثم همزة منسوب إلى سبأ. وأما وعلة ففتح الواو وإسكان العين المهملة وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة في حديث الدباغ.

(٢) قوله ﷺ: «هل علمت أن الله قد حرمها؟» قال: لا، لعل السؤال كان ليعرف حاله، فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليه مدينتها وإسكانها وحملها وعززه على ذلك، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عنده، والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتها ذلك، وفي هذا أن من ارتكب معصية جاهلاً تحريمها لا إثم عليه ولا تعزير.

(٣) قوله: (فسار إنساناً فقال له رسول الله ﷺ بم سار رتته؟ فقال: أمرته ببيعها) المسار الذي خاطبه النبي ﷺ هو الرجل الذي أهدي الراوية كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية وأنه رجل من دوس، قال القاضي: وغلط بعض الشارحين فظن أنه رجل آخر، وفيه دليل لجواز سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان، فإن كان ما يجب كتمانته كتمه وإلا فيذكره.

(٤) قوله: (ففتح المزاد) هكذا وقع في أكثر النسخ (المزاد) بخذف الهاء في آخرها وفي بعضها المزادة بالهاء، وقال في قول الحديث (أهدى راوية) وهي هي قال أبو عبيد هما بمعنى، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها مزادة، وأما الراوية فاسم للبعير خاصة والمختار قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدل لأبي عبيد فإنه سماها راوية ومزادة، قالوا سميت راوية لأنها تروى صاحبها ومن معه، والمزادة لأنه يتزود فيها الله في السفر وغيره، وقيل لأنه يزداد فيها جلد ليوسع.

وفي قوله (ففتح المزاد) دليل للذهب الشافعي والجمهور أن أواني الخمر لا تكسر ولا تشق بل يراق ما فيها. وعن مالك روايتان: إحداهما كالجهمور والثانية يكسر الإناء ويشق السقاء وهذا ضعيف لا أصل له. وأما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان فلما فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ.

٦٨- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلَهُ.

٦٩- (١٥٨٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ

الشافعي وأصحابه أنه يجوز الانتفاع بشحم الميتة في طلي السفن والاستصباح بها وغير ذلك مما ليس بأكل ولا في بدن الأدمي، وبهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح ومحمد بن جرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما خص وهو الجلود المذبوغ.

وأما الزيت والسمن ومحورهما من الأدهان التي أصابها نجاسة فهل يجوز الاستصباح بها ونحوه من الاستعمال في غير الأكل وغير البدن، أو يجعل من الزيت صابون، أو يطعم العسل المتنجس للنحل، أو يطعم الميتة لكلابه، أو يطعم الطعام النجس للدواب؟ فيه خلاف بين السلف الصحيح من منحنيا جواز جميع ذلك.

ونقله القاضي عياض عن مالك وكثير من الصحابة والشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والليث بن سعد قال: وروي نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر، قال: وأجاز أبو حنيفة وأصحابه والليث وغيرهم بيع الزيت النجس إذا بينه. وقال عبد الملك بن الماجشون وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا يجوز الانتفاع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء والله أعلم.

قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وطلب الكفار شراءه أو دفع عرض عنه. وقد جاء في الحديث (أن نوفل بن عبد الله المخزومي قتله المسلمون يوم الخندق فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم للنبي ﷺ فلم يأخذها ودفعه إليهم). وذكر الترمذي حديثاً نحوه هذا. قال أصحابنا: العلة في منع بيع الميتة والخمر والحزير والنجاسة فيتعدي إلى كل نجاسة، والعلة في الأصنام كونها ليس فيها منفعة مباحة، فإن كانت بحيث إذا كسرت يتضرع برضاها بقي صحة بيعها خلاف مشهور لأصحابنا منهم من منعه لظاهر النهي وإطلاقه، ومنهم من جوزه اعتماداً على الانتفاع، وتناول الحديث على ما لم يتضرع برضاها أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة.

وأما الميتة والخمر والحزير فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها والله أعلم. قال القاضي: تضمن هذا الحديث أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه ولا يحل أكل ثمنه كما في الشحوم المذكورة في الحديث، فاعترض بعض اليهود والملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه جارية كان الأب وطلبها فإنها تحرم على الابن ويحل له بيعها بالإجماع وأكل ثمنها. قال القاضي: وهذا محرم على من لا علم عنده لأن جارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا الولد دون غير من الناس، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وغيره بخلاف الشحوم فإنها محرمة المقصود منها وهو الأكل منها على جميع اليهود، وكذلك شحوم الميتة محرمة الأكل على كل أحد وكان ما هذا الأكل تابعاً له بخلاف موطوءة الأب والله أعلم.

(٢) يقال: أجل الشحم وجله أي أذنبه.

٧١- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا،

حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاقَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ (قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ)، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى، عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ. (إخرجه البخاري: ٢٠٨٤، ٤٥٤٢، ٤٥٤١).

٧٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فِي الرِّبَا، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ٤٥٩، ٢٢٢٦، ٤٥٤٠، ٤٥٤٣).

(١) قولها: لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا خرج رسول الله ﷺ فاقترأهن على الناس ثم حرم التجارة في الخمر قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المائدة وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة، فإن آية الربا آخر ما نزل أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر ثم أخبر به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ومبالغة في إشاعته، ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك والله أعلم.

## ١٣- باب تخريم بيع الخمر والميتة

### وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ

٧١- (١٥٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ

زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ وَيُنْعَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عِنْدَ ذَلِكَ: «فَاتْلُ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شَحُومَهَا، اجْتَلَوْهُ»<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ.

(إخرجه البخاري: ٤٢٩٦، ٢٢٣٦، ٤٦٣٣).

(١) وأما قوله ﷺ: (لا هو حرام) فمعناه لا تبيعوها فإن بيعها حرام، والضمير في هو يعود إلى البيع لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند



هو الربا، وكذلك الربية بضم الراء والتخفيف لغة في الربا، وأصل الربا الزيادة، يقال ربا الشيء يربو إذا زاد، وأرسي الرجل وأرصى عامل بالربا، وقد أجمع المسلمون على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في ضابطه وتفاصيله. قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ والأحاديث فيه كثيرة مشهورة، ونص النبي ﷺ في هذه الأحاديث على تحريم الربا في ستة أشياء: الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفي القياس.

قال جميع العلماء سواهم لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة. واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة فقال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرهما لعدم المشاركة، قال: والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم، وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي ﷺ وقال في الأربعة: العلة فيها كونها تدخر للقتل وتصلح له فعدها إلى الزيب لأنه كالتمر، وإلى الفطية لأنها في معنى البر والشعير. وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة الوزن وفي الأربعة الكيل فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كالخمس والأشنان وغيرهما. وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن.

وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً وموَجَّلاً، وذلك كبيع الذهب بالحنطة وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل، وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربوي بجنسه وأحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بجنسه حالاً كالذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفرق قبل التقابض إذا باعه بجنسه أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة كالذهب والفضة والحنطة والشعير، وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان يبدأ بكساح حنطة بصاعي شعير، ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا إلا ما سنذكره إن شاء الله تعالى عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة.

قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب أو الفضة بفضة سميت مراطلة، وإذا بيعت الفضة بذهب سمي صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل والتفرق قبل القبض والتأجيل وقيل من صرفهما وهو تصويتهما في الميزان والله أعلم.

٧٥- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالنَّعْجِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِيقُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ» (١)، وَلَا تُشِيقُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ (٢)، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِباً بِنَاجِزٍ (٣). [إخرجه البخاري ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، وسأني برقم فرعي ٨٢\* وسأني بعد الحديث: ١٥٨٧. وسأني بزيادة قول أسامة بن مالك:

أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ (يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ)، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَامَ الْفَتْحِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٧٦- (١٥٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ)، قَالُوا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سَمُرَةَ بَاغَ حَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلِ اللَّهَ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَعَلُوهَا قِبَاغُوهَا». [إخرجه البخاري: ٢٢٢٢، ٣٤٦٠.]

٧٧- ( ) حَدَّثَنَا آمِيَةُ ابْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ (يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ)، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

٧٨- (١٥٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ قِبَاغُوهَا وَآكَلُوهَا أَثْمَانُهَا».

٧٩- ( ) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ قِبَاغُوهَا وَآكَلُوهَا ثَمَنُهَا». [إخرجه البخاري: ٢٢٢٤.]

#### ١٤- باب الرِّبَا (١)

(١) مقصور وهو من ربا يربو فيكتب بالالف وتثنيته ربوان، وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بباء لسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون، قال العلماء: وقد كتبه في المصحف بالواو، وقال الفراء: إنما كتبه بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سمالك العدوي بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتخفيف لفتح الياء، قال: ويجوز كتبه بالالف والواو والياء، وقال أهل اللغة: والراء بالميم والمذ

(١٥٩٦).

سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَزْزٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، بِنَحْوِ خَلِيصِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٧- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ)، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالنَّعْبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَوْكِيدًا وَمِبَالغةً فِي الْإِيضَاحِ.

٧٨- (١٥٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ.

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ».

## ١٥- باب الصرف وتبع الذهب بالورق نقداً

٧٩- (١٥٨٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ ابْنِ الْحَدَّادِ، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقْسُولَ مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عَيْنِدٍ (وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ): أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ، ثُمَّ أَتَيْنَا، إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا، نَعْبُكُ وَرَقَكَ، فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا، وَاللَّوِ تَنْعِطُنُهُ وَرَقَهُ، أَوْ تَرُدُّنَا إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالنَّعْبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»<sup>(١)</sup>، وَالنَّبْرُ بِالْبُرِّ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّيْرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». (إِسْرَافُ الْعَرَبِيِّ: ٢١٣٤، ٢١٧٠، ٢١٧٤).

٧٩- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) قوله ﷺ: «الْوَرِقُ بِالنَّعْبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» فِيهِ لَفْظَانِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَالْمَدُّ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ وَأَصْلُهُ هَاكَ فَاذْبَلْتَ الْمَدَّةَ مِنَ الْكَافِ وَمَعْنَاهُ:

(١) قوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالنَّعْبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ» قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا يَتَّوَلَّى جَمِيعُ أَنْوَاعِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ مِنْ جَيِّدٍ وَرَدِيٍّ وَصَحِيحٍ وَمَكْسُورٍ وَحُلِيِّ وَتَبَرٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَسَوَاءُ الْخِصَالِ وَالْمَخْلُوطِ بغيره وَهَذَا كُلُّهُ جَمْعٌ عَلَيْهِ.

(٢) قوله ﷺ: «لَا تَشْفُوا بِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ» هُوَ بِغَضِّ النَّهْيِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ أَيْ لَا تَفْضَلُوا، وَالتَّشْفُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَيُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى التَّقْصَانِ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ يُقَالُ شَفَّ الدَّرْهَمُ بَفَتْحِ الشَّيْنِ يَشْفُ بِكَسْرِهَا إِذَا زَادَ وَإِذَا نَقَصَ وَأَشْفَهُ غَيْرُهُ بِشَفْهِ.

(٣) قوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِباً بِنَاجِزٍ» الْمُرَادُ بِالنَّاجِزِ الْحَاضِرِ وَبِالْغَائِبِ الْمَوْجَلِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالنَّعْبِ أَوْ بِالْفِضَّةِ مَوْجَلًا، وَكَذَلِكَ الْحِطَّةُ بِالْحِطَّةِ أَوْ بِالشَّعِيرِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْئَيْنِ اشْتَرَاكَ فِي عِلَّةِ الرِّبَا، أَمَّا إِذَا بَاعَ دِينَارًا بِدِينَارٍ كِلَاهُمَا فِي النِّعَةِ ثُمَّ أَخْرَجَ كُلَّ وَاحِدٍ الدِّينَارَ أَوْ بَعَثَ مِنْ أَحْضَرٍ لَهُ دِينَارًا مِنْ يَدِهِ وَتَقَابَضَا فِي الْمَجْلِسِ فَيَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ لَا يَتَرَفَعَا بِلَا قَبْضٍ وَقَدْ حَصَلَ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ: «لَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ».

وَأَمَّا قَوْلُ الْقَاضِي عِيَاضٍ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَوْجَلًا أَوْ غَائِبًا عَنِ الْمَجْلِسِ فَلَيْسَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ الشَّافِيَّ وَأَصْحَابَهُ وَغَيْرَهُمْ مَتَّفِقُونَ عَلَى جَوَازِ الصُّورِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٦- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (فِي رَوَايَةِ قُتَيْبَةَ): فَلَنَعْبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَافِعٌ مَعَهُ، (وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ): قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَعَنْ بَيْعِ النَّعْبِ بِالنَّعْبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِأَصْبَعَيْهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأَذُنَيْهِ، فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ وَسَمِعْتُ أُفْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالنَّعْبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تَشْفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا يَدًا بِيَدٍ».

٧٦- ( ) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ:



مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ (أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ<sup>(١)</sup>)، مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَصْحَبُهُ فِي جُنُوبِهِ لَيْلَةً سَوْدَاءَ، قَالَ حَمَادٌ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

(١) قوله: (فرد الناس ما أخذوا) هذا دليل على أن البيع المذكور باطل.

(٢) يقال: رغم بكسر الغين وفتحها ومعناه ذل وصغار كاللاصق بالرغام وهو التراب، وفي هذا الاهتمام بتبليغ السن ونشر العلم وإن كرهه من كرهه لعنى وفيه القول بالحق وإن كان القول له كبيراً.

٨٠- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ.

٨١- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ.

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْوَلُحُ بِالْوَلَحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ<sup>(٢)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء سواء يداً بيد» فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئت إذا كان يداً بيد. هذا دليل ظاهر في أن البر والشعير صنفان وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء الحديث وآخرين. وقال مالك والليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين أنها صنف واحد، وهو عكسي عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف رضي الله عنهم، واتفقوا على أن الدخن صنف واللثة صنف والأرز صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا هذه الثلاثة صنف واحد.

(٢) قوله ﷺ: «يبدأ يداً» حجة للعلماء كافة في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس، وجوز إسماعيل بن عطية التفرق عند اختلاف الجنس وهو محجور بالأحاديث والإجماع ولعله لم يبلغه الحديث فلو بلغه لما خالفه.

٨٢- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ

بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْوَلُحُ بِالْوَلَحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ<sup>(٢)</sup>».

أخذ هذا ويقول صاحبه مثله والملة مفتوحة، ويقال بالكسر أيضاً ومن قصره قال وزنه وزن خفف، يقال للواحد ها كخفف، والاثني هاما كخافا، وللجمع هاؤا كخافوا، والمؤنثة هاك، ومنهم من لا يثني ولا يجمع على هذه اللغة ولا يغيرها في التانيث بل يقول في الجميع ها. قال السرياني: كأنهم جعلوها صوتاً كصه، ومن ثنى وجمع قال للمؤنثة هاك وها لعتان، ويقال في لغة هاه بالمد، وكسر الهمة للذكر وللأنثى هاتي بزيادة تاء، وأكثر أهل اللغة يتكرونها بالقصر، وغلط الخطابي وغيره المحدثين في رواية القصر وقال: الصواب المد والفتح وليست بغلط بل هي صحيحة كما ذكرنا وإن كانت قليلة. قال القاضي: وفيه لغة أخرى هاهك بالمد والكاف.

قال العلماء: ومعناه التقابض، ففيه اشتراط التقابض في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقنا في علة الربا، سواء اتفق جنسهما كذهب بذهب أم اختلف كذهب بفضة.

وبه ﷺ في هذا الحديث بمختلف الجنس على متقنه، واستدل أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التقابض عقب العقد حتى لو أخره عن العقد وقبض في المجلس لا يصح عندهم، ومذهبنا صحة القبض في المجلس وإن تأخر عن العقد يوماً أو أياماً وأكثر ما لم يفرقا، وبه قال أبو حنيفة وآخرون، وليس في هذا الحديث حجة لأصحاب مالك.

وأما ما ذكره في هذا الحديث أن طلحة بن عبد الله ﷺ أراد أن يصارف صاحب الذهب فيأخذ الذهب ويؤخر دفع الدراهم إلى عبيء الخادم فإنما قاله لأنه ظن جوازه كسائر البياعات وما كان بلغه حكم المسألة فأبلغه إياه عمر ﷺ فترك المصارفة.

٨٠- (١٥٨٧) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ:

كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلَقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ ابْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ، قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ، أَبُو الْأَشْعَثِ، فَجَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ:

حَدَّثَ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا غَزَاةً، وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ، فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ، فِيمَا غَنِمْنَا، آتِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أُعْطِيَاتِ النَّاسِ فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ ابْنَ الصَّامِتِ فَقَامَ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى، عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْوَلُحِ بِالْوَلَحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَزْبَى، فَرَدَّ النَّاسُ<sup>(١)</sup> مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَامَ عُبَادَةُ ابْنُ الصَّامِتِ فَأَعَادَ الْقِصَّةَ، ثُمَّ قَالَ: لَنَحْدِثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا

٨٥- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَوَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَسْلَرٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الذَّيْنَارُ بِالذَّيْنَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا».

٨٥- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَوَيْمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

### ١٦- باب النهي، عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَاراً

٨٦- (١٥٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، ابْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمُهَالِبِ، قَالَ:

بَاعَ شَرِيكُ لِي وَرَقاً بِسِتِينَ إِلَى التَّوَسِيمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ، قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُبَكِّرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَتَحَنَّنَ نَبِيْعُ هَذَا النَّبِيْعِ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدَا يَدِي، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَيْسَةً فَهُوَ رِبَاءٌ». وَانْتَبَهَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ فَإِنَّهُ أَغْطَمَ بِجَارَةٍ مِنِّي، فَأَتَيْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ. (إخرجه البخاري: ٣٩٣٩، ٣٩٤٠، ٤٠٦٠، ٤٠٦١).

٨٧- ( ) حَدَّثَنَا عَيْنَةُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاوِىَةَ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمُهَالِبِ يَقُولُ:

سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، عَنْ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: سَلْ زَيْدَ ابْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ أَعْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَاراً<sup>(١)</sup>. (إخرجه البخاري: ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨).

(١) قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب ديناراً) يعني موجلاً، لما إذا باعه بعوض في الذمة حال فيجوز كما سبق.

٨٨- (١٥٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ وَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا<sup>(١)</sup>، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَدَا يَدِي؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. (إخرجه

بالشعير، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدَا يَدٍ<sup>(١)</sup>، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ ارْتَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ. (قدم بحري: ٤٤).

(١) قوله ﷺ: «البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء يسواه يداً يده» فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً يده. هنا دليل ظاهر في أن البر والشعير صنفان وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وقهاء المحدثين وآخرين. وقال مالك والليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشافع من المتقدمين أنها صنف واحد، وهو يحكي عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف رضي الله عنهم، واتفقوا على أن الدخن صنف والذرة صنف والأرز صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا هذه الثلاثة صنف واحد.

٨٢- ( ) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبِيعِيُّ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

(١) قوله: (أخبرنا سليمان الربيعي) هو بفتح الواو وباء الموحدة منسوب إلى أبي ربيعة.

٨٣- (١٥٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ وَوَاصِلُ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رُزْغَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدَا يَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ ارْتَبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «إلا ما اختلفت ألوانه» يعني اجناسه كما صرح به في الأحاديث الباقية.

٨٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ فَضِيلِ ابْنِ غَزْوَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: «يَدَا يَدٍ».

٨٤- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبَاءٌ».



(بخاري: ٢١٧٥، ٢١٨٢).

(١) قوله: (أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا) يعني سواء ومتفاضلاً وشرطه أن يكون حالاً ويتقابض في المجلس.

٨٨- ( ) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: تَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

## ١٧- باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

٨٩- (١٥٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرِيحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رَبَاحٍ (الْخَمِي) يَقُولُ:

سَمِعْتُ فَضَالََةَ ابْنَ عَيْيِدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أُنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِخَيْبَرَ، بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرْزٌ وَذَهَبٌ وَهِيَ مِنَ الْمَغَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَتَزَعُ وَحَدَّهُ، ثُمَّ قَالَ: لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ».

(١) قوله: (سمع علي بن رباح) هو بضم العين على المشهور وقيل بفتحها وقيل يقال بالوجهين فالفتح اسم والضم لقب.

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدٍ ابْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ.

عَنْ فَضَالََةَ ابْنِ عَيْيِدٍ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ، يَوْمَ خَيْبَرَ، قِلَادَةً بَانِيَّ عَشْرِ دِينَارًا (١)، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرْزٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تَفْصَلَ» (٢).

٩٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مِبْرَازٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَزِيدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١) هكذا هو في نسخ معتمة: قلادة باني عشر ديناراً، وفي كثير من النسخ (قلادة فيها اثني عشر ديناراً)، ونقل القاضي أنه وقع لمعظم شيوخهم قلادة فيها اثني عشر ديناراً، وأنه وجده عند أصحاب الحافظ أبي علي الغساني مصلحه قلادة باني عشر ديناراً، قال: وهذا له وجه حسن وبه يصح الكلام، هذا كلام القاضي والصواب ما ذكرناه أولاً، باني عشر وهو الذي أصلحه صاحب أبي علي الغساني واستحسنه القاضي والله أعلم.

(٢) وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى

يفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما أراد، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة، وكذا الحنطة مع غيرها بحنطة، والملح مع غيره بملح، وكذا سائر الربويات بل لا بد من فصلها، وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولاً قليلاً أو كثيراً وكذلك باقي الربويات، وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم المعروفة بمسألة مدعجوة، وصورتها باع مدعجوة ودرهماً بمدي صجوة أو بدرهمين لا يجوز لهذا الحديث، وهذا منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجماعة من السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وعبد بن عبد الحكم المالكي.

وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه. وقال مالك وأصحابه وآخرون: يجوز بيع السيف الحلي بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب، فيجوز بيعه بالذهب، إذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره وقدره بأن يكون الثلث فما دونه. وقال حماد بن أبي سليمان: يجوز بيعه بالذهب مطلقاً سواء باعه بمثله من الذهب أو أقل أو أكثر وهذا غلط مخالف لصريح الحديث، واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأجابت الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر ديناراً وقد اشتراها باني عشر ديناراً، قالوا: ونحن لا نجز هذا وإنما نجز البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما زاد من الذهب المفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو مع الذهب المبيع فيصير كعتيقين. وأجاب الطحاوي بأنه إنما نهى عنه لأنه كان في بيع الغنائم لئلا يغبن المسلمون في بيعها.

قال أصحابنا: وهذان الجوابان ضعيفان لا سيما جواب الطحاوي فإنه دعوى مجردة، قال أصحابنا: ودليل صحة قولنا وفساد التأويلين أن النبي ﷺ قال: «لا يباع حتى يفصل» وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما عن الآخر في البيع، وأنه لا فرق بين أن يكون الذهب المبيع قليلاً أو كثيراً، وأنه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها والله أعلم.

٩١- ( ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ (١)، حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنَعَانِيِّ.

عَنْ فَضَالََةَ ابْنِ عَيْيِدٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، تَبَاعُ الْيَهُودُ الرُّقُوتُ الذَّهَبُ بِالْبِلْيَانَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزَنًا بِوَزْنٍ» (٢).

(١) قوله: (عن الجلاح أبي كثير) هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهملة.

(٢) قوله: (كنا تباع اليهود الأوقية الذهب بالبليانين والثلاثة فقال رسول الله ﷺ: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن) يشمل أن مراده كانوا يتبايعون الأوقية من ذهب وخرز وغيره ببليانين أو ثلاثة وإلا فالأوقية وزن أربعين درهماً، ومعلوم أن أحداً لا يبتاع هذا القدر من ذهب خالص ببليانين أو ثلاثة، وهذا سبب مبايعة الصحابة على هذا الوجه ظنوا جوازهم لاختلاط الذهب بغيره، فبين النبي ﷺ أنه حرام حتى يميز ويباع الذهب بوزنه ذهباً، ووقع هنا في النسخ الوقية الذهب وهي لغة قليلة والأشهر الأوقية بالهمز في أوله وسبق بيانها مرات.

٩٤- (١٥٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنِبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (بِعْنِي ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ ابْنِ سُهَيْلٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسْتَيْبِ يُحَدِّثُ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَبْدِ الْأَنْصَارِيِّ فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرٍ، فَقَدِمَ بِتَمْرِ جَنِيبٍ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبِيعُوا هَذَا وَاشْتَرَوْا بِشَعِيرَةٍ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ»<sup>(٣)</sup>.  
(٤) إخراج البخاري: ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٤٤، ٢٤٤٥، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، مطلقاً.

(١) أما الجنب فنجيم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم مشاة تحت ثم موحدة وهو نوع من التمر من أعلاه.

(٢) وأما الجمع ففتح الجيم وإسكان الميم وهو تمر ردي، وقد فسره في الرواية الأخيرة بأنه: (الخلط من التمر) ومعناه مجموع من أنواع مختلفة.

(٣) وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي باع صاعاً بصاعين لم يعلم تحريم هذا لكونه كان في أوائل تحريم الربا أو لنهر ذلك.

واحتج بهذا الحديث أصحابنا وموافقوه في أن مسألة العينة ليست بحرام وهي الحيلة التي يعملها بعض الناس توصلوا إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطيه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوباً بمائتين ثم يشتريه منه بمائة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له: «يبيعوا هذا واشتروا بشيء من هذا»، ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فدل على أنه لا فرق.

وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

(٤) وأما قوله ﷺ: (وكذا الميزان) فيستدل به الحنفية لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان، وأجاب أصحابنا وموافقوه بأن معناه وكذلك الميزان لا يجوز التفاصل فيه فيما كان ربواً موزوناً.

٩٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ ابْنِ سُهَيْلٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسْتَيْبِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرِ جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَفْعَلْ بِعِ الْجَمْعِ بِالدَّرَاهِمِ،

٩٢- ( ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَاوِرِيِّ وَعَمْرُو ابْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا، أَنَّ عَامِرَ ابْنِ يَحْيَى الْمَعَاوِرِيِّ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ حَنْشٍ، أَنَّهُ قَالَ:

كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ ابْنِ عَتِيدٍ فِي غَزْوَةٍ فَطَارَتْ لِي وَلَاصْحَابِي قِلَادَةٌ<sup>(١)</sup> فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرِقٌ وَجَوْهَرٌ، فَارَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ ابْنَ عَتِيدٍ فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ لَا تَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ».

(١) قوله: (طارت لي ولاصحابي قِلَادَةٌ) أي: حصلت لنا من الخنعة.

(٢) قوله: (واجعل ذهبك في كفة) هي بكسر الكاف قال أهل اللغة: كفة الميزان وكل مستدير بكسر الكاف وكفة الثوب والصالد بضمها وكذلك كل مستطيل وقيل بالوجهين فيهما معاً.

## ١٨- باب يَبِيعُ الطَّعَامَ مِثْلًا بِمِثْلٍ

٩٣- (١٥٩٢) حَدَّثَنَا هَارُونَ ابْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرُو ابْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ، أَنَّ بُسْرَ ابْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ.

عَنْ مَعْمَرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعٍ قَمَحٍ، فَقَالَ: بَيْعُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَلَعَبَ الْغُلَامُ فَأَخَذَ صَاعاً وَزِيَادَةً بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ أَنْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». قَالَ: وَكَانَ طَعَامًا، يَوْمَئِذٍ، الشَّعِيرَ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارَعَ<sup>(١)</sup>.

(١) معنى يضارع يشابه ويشارك، ومعناه أخاف أن يكون في معنى المائل فيكون له حكمه في تحريم الربا، واحتج مالك بهذا الحديث في كون الخنطة والشعير صنفًا واحدًا لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنهما صنفان يجوز التفاضل بينهما كالخنطة مع الأرز، ودليلنا ما سبق عند قوله ﷺ: «لأنما اختلفت هذه الأجناس فيبيعوا كيف شئتم» مع ما رواه أبو داود والشافعي في حديث عبادة بن الصامت ﷺ: «أن النبي ﷺ قال: لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما بدأ بيد».

وأما حديث معمر هذا فلا حجة فيه لأنه لم يصرح بأنهما جنس واحد وإنما خاف من ذلك فتورع عنه احتياطاً.



ثُمَّ ابْتِغَ بِالْفَرَاهِمِ جَنِيًّا.

اللَّهُ ابْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

٩٦-(١٥٩٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا)، جَمِيعًا، عَنْ يَحْيَى ابْنِ حَسَّانٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ)، أَخْبَرَنِي يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ ابْنَ عَبْدِ الْغَاوِرِ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ آتَيْنَ هَذَا؟». فَقَالَ بِلَالٌ: تَمْرٌ، كَانَ عِنْدَنَا، رَدِيَّةٌ فَبِغْتُ مِنْهُ صَاعَتَيْنِ بِصَاعٍ، لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْهَ، عَيْنَ الرَّبَا»، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التَّمْرَ فَبِغْهُ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ.

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ، عِنْدَ ذَلِكَ. (إخبره البخاري: ٢٣١٢).

(١) قوله ﷺ: «أَوْهَ عَيْنَ الرَّبَا» قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتعزن، ومعنى عين الربا أنه حقيقة الربا المحرم، وفي هذه الكلمة لغات الفصحى المشهورة في الروايات أوه بهمة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة وهاء ساكنة، ويقال ينصب الهاء منونة، ويقال أوه بإسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال أو بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال أو بمد الهمة وتووين الهاء ساكنة من غير واو.

٩٧-( ) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ أَعِينٍ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قَرْظَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا». فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَغْنَا تَمْرَنَا صَاعَتَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا الرَّبَا، فَرُدُّوهُ»، ثُمَّ بَيَعُوا تَمْرَنَا وَاشْتَرَوْا لَنَا مِنْ هَذَا.

(١) قوله ﷺ في حديث أبي سعيد لما اشترى صاعاً بصاعين (هذا الربا فردوه) هذا دليل على أن المقبوض يبيع فاسد يجب رده على بائعه وإذا رده استرد الثمن، فإن قيل: فلم يذكر في الحديث السابق أنه ﷺ أمر برده، فالجواب أن الظاهر أنها قضية واحدة وأمر فيها برده، فبعض الرواة حفظ ذلك وبعضهم لم يحفظه قبلنا زيادة الثقة، ولو ثبت أنها قضيتان لحملت الأولى على أنه أيضاً أمر به وإن لم يلقنا ذلك، ولو ثبت أنه لم يأمر به مع أنها قضيتان لحملتاهما على أنه جهل بائعه ولا يمكن معرفته فصار مالا ضائعاً لمن عليه دين بقيته وهو التمر الذي قبضه عوضاً فحصل أنه لا إشكال في الحديث والله الحمد.

٩٨-(١٥٩٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: كُنَّا نَرِزُّقُ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْخُلْطُ مِنَ التَّمْرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَتَيْنِ بِصَاعٍ، قَبْلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا صَاعِي تَمْرٍ بِصَاعٍ وَلَا صَاعِي جَنْطَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا يَرْهَمُ بِدِرْهَمَيْنِ». (إخبره البخاري: ٢٠٨٠).

٩٩-(١٥٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدَا يَدَيْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدَا يَدَيْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُغْنِيكَمُوهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ فَأَنْكَرُوهُ، فَقَالَ: «كَانَ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا». قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا (أَوْ فِي تَمْرِنَا)، الْعَامَ، بَغَضُ الشَّيْءِ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَرَدْتُ بَعْضَ الزَّيَادَةِ، فَقَالَ: «اضْغَعْتِ، أَرَيْتِ، لَا تَقْرَيْنِ هَذَا، إِذَا رَأَيْتِ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءَ فَبِغْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمْرِ».

(١) معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يعتقدا أن لا ربا فيما كان يبدأ يبد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين وصاع ثمر بصاعين من التمر، وكذا الخلطة وسائر الروايات كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئة، وهذا معنى قوله: (أنه سألها عن الصرف فلم يربا به بأساً) يعني الصرف متفاضلاً كدراهم بدرهمين، وكان معتمداً حديث أسامة بن زيد: «إنما الربا في النسيئة» ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة فلما بلغهما رجعا إليه

١٠٠-( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عَمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَلَمْ يَرَبَا بِهِ بَأْسًا، فَإِنِّي لَقَاعِدُ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَسَأَلْتُهُ، عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رَبَاً، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ:

١٠٢- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ:

أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ»<sup>(١)</sup>.

(١) وأما حديث أسامة: «لا ربا إلا في النسبة» فقد قال قائلون بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره وهذا يدل على نسخه، وتأوله آخرون تأويلات:

أحدها: أنه عمول على غير الربويات وهو كبيع الدين بالدين مؤجلاً بأن يكون له عنده ثوب موصوف فيبيعه بعد موصوف مؤجلاً فإن باعه به حالاً جاز.

الثاني: أنه عمول على الأجناس المختلفة فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل بل يجوز تفاضلها بدأً بيد.

الثالث: أنه يجعل وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبين فوجب العمل بالبين وتزيل الجمل عليه هذا جواب الشافعي رحمه الله.

١٠٣- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُفَّانُ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا رِبَاً فِيمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ».

١٠٤- ( ) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَئَاحٍ:

أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئاً سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْئاً وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا، لَا أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ».

(١) قوله: (حدثنا هقل) هو بكسر الهاء وإسكان القاف.

١٩- باب لعن آكل الربا ومؤكله

١٠٥- (١٥٩٧) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ). قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ:

لَا أَخَذْتُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَاءَهُ صَاحِبٌ تَخْلِيهِ بِصَاحِبٍ مِنْ تَمَرٍ طَلِيٍّ، وَكَانَ تَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَى لَكَ هَذَا؟» قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاحِبَيْنِ فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِنْ سَوَّغَ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا، وَسَوَّغَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ! أَرَأَيْتَ، إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ قَبِعَ تَمَرَكَ بِسَلْعَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَى بِسَلْعَتِكَ أَيَّ تَمَرٍ شِئْتَ»<sup>(١)</sup>. [هم لم يخرجه].

قال أبو سعيد: فَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رِبَاً أَمْ الْفُضَّةُ بِالْفُضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، بَعْدَ فَتْنَتَيْهِ، وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ، فَكَرِهَهُ.

(١) معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يعتضدان أنه لا ربا فيما كان يداً بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين وصاع تمر بصاعين من التمر، وكذا الحطة وسائر الربويات كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسبية، وهذا معنى قوله: (أنه سألها عن الصرف فلم يريا به بأساً) يعني الصرف متفاضلاً كن درهم بدرهمين، وكان معتمداً على حديث أسامة بن زيد: «إنما الربا في النسبة» ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك وقالوا بحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسبة فلما بلغهما رجعا إليه.

١٠١- (١٥٩٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ عَبَّاسٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ أَرَادَ فَقَدْ أَرَى.

فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَقُولُ أَشْيَاءَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ» [مخرجه البخاري: ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٧٦، ٢١٧٧]. وقد هم

عند مسلم بدون قول أسامة بولم: [١٥٨٤].



حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، قَالَ: سَأَلَ شَيْكَ إِبْرَاهِيمَ<sup>(١)</sup>، فَحَدَّثَنَا، عَنْ عَلْقَمَةَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ، قَالَ قُلْتُ: وَكَأَيُّهُ وَشَاهِدَتِي؟ قَالَ: إِنَّمَا نَحْدُثُ بِمَا سَوَّغْنَا.

(١) قوله: (سأل شباك إبراهيم) هو بشير معجمة مكسورة ثم بهاء موحدة مخففة.

١٠٦- (١٥٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَكَأَيُّهُ، وَشَاهِدَتِي، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ<sup>(١)</sup>.

(١) هذا تصريح بتحريم كتابة المايعة بين المترابين والشهادة عليهما وفيه تحريم الإعانة على الباطل والله أعلم.

## ٢٠- باب أَخَذِ الْحَلَالِ وَتَرَكَ الشُّبُهَاتِ<sup>(١)</sup>

(١) أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث وكثرة فوائده وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قال جماعة: هو ثلث الإسلام وأن الإسلام يدور عليه وعلى حديث: «الأعمال بالنية» وحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». وقال أبو داود السخيتاني: يدور على أربعة أحاديث هذه الثلاثة وحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» وقيل حديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد ما في أيدي الناس يحبك الناس» قال العلماء: توسبب عظم موقعه أنه ﷺ نيه فيه على إصلاح المطعم والمشرب والملبس وغيرهما، وأنه ينبغي ترك المشتبهات فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من موقعة الشبهات وأوضح ذلك بفسرب المثل بالحمى، ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب فقال ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة؟ إلى آخره فيين ﷺ: أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد وبفساده يفسد باقيه.

١٠٧- (١٥٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نَجَّارٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَتِهِ إِلَى أَدْنَيْهِ<sup>(١)</sup>):) إِنَّ

الْحَلَالَ بَيْنَ رِأْسِ الْحَرَامِ بَيْنَ<sup>(٢)</sup> وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ<sup>(٤)</sup>، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى،

(١) قوله: (عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وأهوى النعمان بإصبعه إلى أدنيه) هذا تصريح بسماع النعمان عن النبي ﷺ، وهذا هو الصواب الذي قاله أهل العراق وجماعة العلماء. قال القاضي: وقال يحيى بن معين أن أهل المدينة لا يصححون سماع النعمان من النبي ﷺ وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة والله أعلم.

(٢) وأما قوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين» فمعناه أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال بين واضح لا يخفى حله كالخبز والفواكه والزيت والعسل والسمن ولين مأكول اللحم وبيضه وغير ذلك من الطعومات، وكذلك الكلام والنظر والمشي وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك في حله.

وأما الحرام البين فكالحمر والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح، وكذلك الزنا والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأجنبية وأشياء ذلك. وأما المشتبهات فمعناه أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة فهذا لا يعرفها كثير من الناس ولا يعلمون حكمها، وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استحباب أو غير ذلك، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة ولم يكن فيه نص ولا إجماع اجتهد فيه الاجتهاد فالحق بأحدهما بالدليل الشرعي فإذا لحقه به صار حلالاً، وقد يكون دليله غير خال عن الاحتمال البين فيكون الورع تركه ويكون داخلاً في قوله ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه» وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء وهو مشبه فهل يؤخذ بحله أم بحرمته أم يتوقف؟ فيه ثلاثة مذاهب حكاهما القاضي عياض وغيره، والظاهر أنها مخرجة على الخلاف المذكور في الأشياء قبل ورود الشرع، وفيه أربعة مذاهب الأصح أنه لا يحكم بحل ولا حرمة ولا إباحة ولا غيرها، لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع. والثاني: أن حكمها التحريم. والثالث: الإباحة. والرابع: التوقف والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «فقد استبرأ لدينه وعرضه» أي حصل له البراءة لدينه من الذم الشرعي وصان عرضه عن كلام الناس فيه.

(٤) قوله ﷺ: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام» يتحمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشبهات يصادف الحرام وإن لم يتعمده وقد يأتى بذلك إذا نسب إلى تقصير. والثاني: أنه يعتاد التساهل ويتصرن عليه ويمسر على شبهة ثم شبهة أغلظ منها ثم أخرى أغلظ وهكذا حتى يقع في الحرام عمداً، وهذا نحو قول السلف: المعاصي يريد الكفر أي تسوق إليه عافانا الله تعالى من الشر.

(٥) قوله ﷺ: «إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه» معناه أن الملوك من العرب وغيرهم يكون لكل ملك منهم حمى يحميه عن الناس وعنهم دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن احتاط لنفسه لا يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه، والله تعالى أيضاً حمى وهي محارمه أي المعاصي التي حرمها الله كالقتل والزنا والسرقة والقتل والحمر والكذب

١٠٨- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ، عَنْ جَدِّهِ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَزْوَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ.

أَنَّهُ سَمِعَ نَعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ شُعَيْبٍ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحِمَصَ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ»، فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ زَكْرِيَّا، عَنْ الشَّعْبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (أتم من حديثهم واكم) هو بالباء الموحدة وفي كثير من النسخ بالثالثة والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «يوشك أن يقع فيه» يقال أوشك يوشك بضم الياء وكسر الشين أي يسرع ويقرب.

## ٢١- باب بيع النخيل واستثناء ركوبه<sup>(١)</sup>

(١) فيه حديث جابر وهو حديث مشهور احتج به أحمد ومن وافقه في جواز بيع الدابة بشرط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت ولا يتعقد البيع، واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع النخيل والحديث الآخر في النهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث جابر بأنها قضية عين تنطبق إليها احتمالات قالوا: ولأن النبي ﷺ أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد وإنما يضر الشرط إذا كان في نفس العقد، ولعل الشرط كان سابقاً فلم يؤثر ثم تبرع ﷺ بركابه.

١٠٩- (٧١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَجْرِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ عَامِرِ.

حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَحْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّرَهُ، قَالَ: فَلَمَّحَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَذَعَا لِي وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْراً لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «بَعْنِي بَوْقِيَّةً»<sup>(١)</sup>، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بَعْنِي» فَبَعْتُهُ بَوْقِيَّةً<sup>(٢)</sup>، اسْتَنْتَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ<sup>(٣)</sup> إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَثْنَيْهِ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّسَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَا كُنْتُكَ»<sup>(٤)</sup>، لَأَخْذُ جَمَلِكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُوَ لَكَ». (إعرابه البصري: ٢٧١٨).

(١) قوله ﷺ: «بعني بوقية» هكذا هو في النسخ بوقية وهي لغة صحيحة سفت مراوا، ويقال لوقية وهي أشهر، وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع.

(٢) قوله: (بعته بوقية) وفي رواية: (بخمسة أواق وزادني أوقية) وفي بعضها: (بأوقيتين ودرهم أو درهمين) وفي بعضها: (بأوقية فذهب) وفي

والغنية والنميمة وأكل المال بالباطل وأشباه ذلك، فكل هذا حرم الله تعالى من دخله بارتكابه شيئاً من المعاصي استحق العقوبة، ومن قاربه يوشك أن يقع فيه، فمن احتاط لنفسه لم يقاربه ولا يتعلق بشيء يقربه من المعصية فلا يدخل في شيء من الشهات.

(٦) قوله ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله ألا وهي القلب» قال أهل اللغة: يقال صلح الشيء وفسد بفتح اللام والسين وضمهما والفتح انفتح واشهر، والمضغة القطعة من اللحم سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرها، قالوا: المراد تصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد مع أن صلاح الجسد وفساده تابعان للقلب.

وفي هذا الحديث التأكيد على السعي في صلاح القلب وحمايته من الفساد، واحتج بهذا الحديث على أن العقل في القلب لا في الرأس، وفيه خلاف مشهور منذهب أصحابنا وجماهير المتكلمين أنه في القلب، وقال أبو حنيفة: هو في الدماغ وقد يقال في الرأس، وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة والثاني عن الأطباء. قال المازري: واحتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: «أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها» وقوله تعالى: «إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب» وبهذا الحديث فإنه جعل صلاح الجسد وفساده تابعاً للقلب مع أن الدماغ من جملة الجسد فيكون صلاحه وفساده تابعاً للقلب فعلم أنه ليس عللاً للعقل.

واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل ويكون من فساد الدماغ الضرر في زعمهم، ولا حجة لهم في ذلك لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ مع أن العقل ليس فيه ولا امتناع من ذلك. قال المازري: لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب وهم يعملون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً والله أعلم.

١٠٧- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٠٧- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي فَرْوَةَ الْهَمْدَانِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَعْنِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ زَكْرِيَّا أَتَمُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَأَكْثَرُ<sup>(١)</sup>.

أَخَوَاتٍ صِغَارَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدَّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ نَيْيَا لِيَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدَّبَهُنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، عَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبُعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَعْبَهُ، وَزَدَهُ عَلَيَّ<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٢٢٣٨٥، ٢٤٠٦، ٢٩٦٧].

(١) قوله: (على أن لي فقار ظهره) هو بقاء مفتوحة ثم قاف وهي خرزاته أي مفاصل عظامه وحدثها فقارة

(٢) قوله: (قلت له يا رسول الله إني عروس) هكذا يقال للرجل عروس كما يقال ذلك للمرأة لفظها واحد لكن يختلفان في الجمع فيقال رجل عروس ورجال عرس بضم العين والراء وامرأة عروس ونسوة عرائس.

(٣) قوله ﷺ: «أفلا تزوجت بكراً تلاعيبها وتلاعبك» سبق شرحه في كتاب النكاح وخط لفظه والخلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به.

(٤) وأعلم أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة: إحداها هذه المعجزة الظاهرة لرسول الله ﷺ في اتباعه جابر وإسراعه بعد إحيائه. الثانية: جواز طلب البيع ممن لم يعرض ماله للبيع. الثالثة: جواز الماكسة في البيع وسبق تفسيرها. الرابعة: استحباب سؤال الرجل الكبير أصحابه عن أحوالهم والإشارة عليهم بمصالحهم. الخامسة: استحباب نكاح البكر. السادسة: استحباب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من نكاح البكر واختار مصلحة أخواته بنكاح ثيب تقوم بمصالحهن الثامنة: استحباب الابتداء بالمسجد وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على الخير. العاشرة: استحباب إرجاع الميزان فيما يملكه. الحادية عشرة: أن أجره وزن الثمن على البائع. الثانية عشرة: التبرك بأثر الصالحين لقوله: «لا تفارقه زيادة رسول الله ﷺ». الثالثة عشرة: جواز تقدم بعض الجيش الراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: جواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها وفيه غير ذلك مما سبق والله أعلم.

١١١- ( ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَلَّ جَمَلِي، وَمَسَّقَ الْخَلِيثُ بِقَيْصِهِ، وَفِيهِ ثَمٌّ قَالَ لِي: «بَعْضُ جَمَلِكَ هَذَا». قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: «لَا، بَلْ بَعْثِي»، قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا، بَلْ بَعْثِي»، قَالَ قُلْتُ: فَإِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَةٌ دَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا، قَالَ: «قَدْ أَخَذْتَهُ<sup>(١)</sup>»، فَتَبَلَّغَ عَلَيَّ إِلَى الْمَدِينَةِ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي: «أَعْطِيهِ أَوْقِيَةً مِنْ دَهَبٍ، وَزِدَهُ<sup>(٢)</sup>»، قَالَ: فَأَعْطَانِي أَوْقِيَةً مِنْ دَهَبٍ، وَزَادَنِي قِرَاطًا، قَالَ قُلْتُ: لَا تَفَارِقْنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

بعضها: (بأربعة دنانير) وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات وزاد (بثمانمائة درهم)، وفي رواية: (بمئشرين ديناراً)، وفي رواية (أحسبه بأربع أواق)، قال البخاري: وقول الشعبي بوقية أكثر، قال القاضي عياض: قال أبو جعفر السدوسي أوقية الذهب قلدها معلوم وأوقية الفضة أربعون درهماً، قال: وسبب اختلاف هذه الروايات أنهم رويوا بالمعنى وهو جابر، فالمراد وقية ذهب كما فسره في رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر ويعمل عليها رواية من روى أوقية مطلقة، وأما من روى خمس أواق فالمراد خمس أواق من الفضة وهي بقلد قيمة أوقية الذهب في ذلك الوقت، فيكون الإخبار بأوقية الذهب عما وقع به المقدر، وعن أواق الفضة عما حصل به الإيفاء ولا يتغير الحكم، ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية قال (فما زال يزيدني)، وأما رواية أربعة دنانير فتوافقه أيضاً لأنه يحتمل أن تكون أوقية الذهب حيث وزن أربعة دنانير، وأما رواية أوقيتين فيحتمل أن إحداهما وقع بها البيع والأخرى زيادة كما قال (وزادني أوقية).

(٣) قوله: (واستثنت عليه حملاته) هو بضم الحاء أي الحمل عليه.

(٤) قوله ﷺ: «أتراني ما كنتك» قال أهل اللغة الماكسة هي المكالة في النقص من الثمن وأصله النقص، ومنه مكس الظالم وهو ما يتفحصه ويأخذ من أموال الناس.

١٠٩- ( ) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عِيسَى (يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ)، عَنْ زُكْرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِعَثَلٍ حَدِيثُ ابْنِ عُثَيْرٍ.

١١٠- ( ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُبْرِزَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ: عَزَّوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَاخَقَ بِي، وَتَحْتِي نَاضِحٌ لِي قَدْ أَتَا وَلَا يَكَادُ يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «مَا لِي بِعِيرٍ؟» قَالَ قُلْتُ: غَلِيلٌ، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَرَةً وَدَعَا لَهَا، فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِبِلِ قُدَامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «كَيْفَ تَرَى بِعِيرًا؟» قَالَ قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ قَالَ: «أَقْبِعِيهِ؟» فَاسْتَحْيَيْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، فَبَعَثَهُ إِلَيَّ، عَلَى أَنْ لِي فَقَارُ ظَهْرِهِ<sup>(١)</sup> حَتَّى أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ قُلْتُ لَهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ سِي عَرُوسٌ<sup>(٢)</sup> فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقَيْتَنِي خَالِي فَسَأَلَنِي، عَنْ الْبُعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَاخَنِي فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «مَا تَزَوَّجْتَ ابْنَكُراً؟ أَمْ نَيْيَا؟»، فَقُلْتُ لَهَا: تَزَوَّجْتُ نَيْيَا، قَالَ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟<sup>(٣)</sup>»، فَقُلْتُ لَهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُوَفِّيَ وَالِدِي (أَوْ اسْتَشْهِدْ) وَلِي



فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي، فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ<sup>(٣)</sup>.

قال: «يَا جَابِرُ! أَتَوَقَّيْتُ الثَّمَنَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ». (إخرجه البخاري: ٢٤٧٠، ٢٤٨١).

١١٢- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِلِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ.

(١) قوله: (حدثنا عقبه بن مكرم العمي) هو مكرم بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء، وأما العمي فبتشديد الميم منسوب إلى بني العم من نجيم.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَخَلَّفَ نَاضِجِي، وَسَاقَ الْحَبِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَتَخَسَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: «ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ»، وَزَادَ أَيضًا: قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: «وَاللَّهِ يَغْفِرُ».

(٢) قوله: (عن أبي المتوكل الناجي) هو يائنون والنجيم منسوب إلى بني ناجية وهم من بني أسامة بن لؤي، وقال أبو علي النسائي: هم أولاد ناجية امرأة كانت تحت أسامة بن لؤي.

(١) قوله: (فإن لرجل علي لوفية ذهب فهو لك بها قال قد أخذه به) هنا قد يمتنع به أصحابنا في اشتراط الإيجاب والقبول في البيع وأنه لا ينعقد بالمعاطة ولكن الأصح المختار انعقاده بالمعاطة، وهذا لا يمنع انعقاده بالمعاطة فإنه لم ينع فيه عن المعاطة، والقبائل بالمعاطة يجوز هذا فلا يرد عليه، ولأن المعاطة إنما تكون إذا حضر العوضان فأعطى وأخذ، فإما إذا لم يحضر العوضان أو أحدهما فلا بد من لفظ، وفي هذا دليل لأصح الوجهين عند أصحابنا وهو انعقاد البيع بالكتلية. لقوله ﷺ: (قد أخفته به)، مع قول جابر: هو لك، وهذان اللفظان كتلية.

١١٥- ( ) حَدَّثَنَا عَمِيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِبٍ.

(٢) قوله ﷺ لبلال: «أعطه أوقية من ذهب وزده» فيه جواز الوكالة في قضاء الدين وإداء الحقوق، وفيه استحباب الزيادة في أداء الدين وإرجاع الوزن.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَيْ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقِيَّتَيْنِ وَبِزَهْمٍ أَوْ ذَوْهَمَيْنِ<sup>(١)</sup>، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ صَرَّارًا<sup>(٢)</sup> أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَلَبِيحَتْ<sup>(٣)</sup>، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ فَأَصْلِيَ رَكَعَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الثَّبِيرِ فَأَرْجَحَ لِي. (إخرجه البخاري: ٢٦٠٤، ٣٠٨٧، ٣٠٩٠، ٤٤٣، ٢٣٩٤، ٢٦٠٣).

(١) وقوله (ودهم أو ذوهمين) موافق لقوله (وزادني قيراطاً)، وأما رواية (عشرين ديناراً) فمحمولة على دلتير صغير كانت لهم، ورواية (أربع لواق) شك فيها الراوي فلا اعتبار بها والله أعلم.

(٣) قوله: (فأخذه أهل الشام يوم الحرة) يعني حرة المدينة كان قتال ونهب من أهل الشام هناك سنة ثلاث وستين من الهجرة.

١١٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الزَّيْبِغِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِغِ.

(٢) قوله: (فلما قدم صرار) هو بصاد مهملة مفتوحة ومكسورة والكسر أنصح وأشهر ولم يذكر الآكثرون غيره، قال القاضي: وهو عند الدارقطني والخطابي وغيرهما وعند أكثر شيوخنا صرار بصاد مهملة مكسورة وتخفيف الراء وهو موضع قريب من المدينة، قال: وقال الخطابي هي بئر قديمة على الثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق، قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بئر، قال: وضبطه بعض الرواة في مسلم وبعضهم في البخاري صرار بكسر الصاد المعجمة وهو خطأ، ووقع في بعض النسخ المتعملة فلما قدم صرار غير مصروف والمشهور صرفه.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمَّا آتَى عَلِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَعْيَا بَجِيرِي، قَالَ: فَتَخَسَّهُ قَوْنِبٌ فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْسَنُ خِطَامَهُ لَأَسْمَعَ حَلِيئَتَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «بِعْنِيهِ»، فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ قُلْتُ: عَلَى أَنْ لِي ظَهْرَةٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: «وَلَكَ ظَهْرَةٌ إِلَى الْمَدِينَةِ»، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِوَيْ، فَرَأَيْتُهُ وَقِيَّةً، ثُمَّ وَجَّهَ لِي.

(٣) قوله: (أمر ببقرة فلبحت) فيه أن السنة في البقر الذبح لا النحر ولو عكس جاز. وأما قوله في الرواية الأخرى: (أمر ببقرة فنحرت) فالمراد بالنحر الذبح جمعاً بين الروايتين.

(١) قوله: (فبعته منه خمس لواق) هكذا هو في جميع النسخ (فبعته منه) وهو صحيح جاز في العربية يقال بعته وبعته منه، وقد كثر ذكر نظائره في الحديث وقد أوضحت في تهذيب اللغات.

(٤) قوله: «أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين» فيه أنه يستحب للقادم من السفر أن يبدأ بالمسجد فيصلّي فيه ركعتين، وفيه أن نافلة النهار يستحب كونها ركعتين ركعتين كصلاة الليل وهو مذهبنا ومذهب الجمهور وسبق بيانه في كتاب الصلاة.

١١٤- ( ) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِ<sup>(٢)</sup>.

١١٦- ( ) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا مُخَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ سَفَرَارِهِ، (أَطْلَعَهُ قَالَ غَزِيًّا)، وَأَقْتَصَرَ الْحَبِيثُ وَزَادَ فِيهِ:

النبي ﷺ بهذه القصة.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَشْتَرَاهُ مِنِّي بِشَمَنِ قَدْ سَمَاهُ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقِيتَيْنِ وَالذَّرَهَمَ وَالذَّرَهْمَيْنِ.

وَقَالَ: أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَنَجَرَتْ، ثُمَّ قَسَمَ لَحْمَهَا.

١١٧- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكَ بِأَرْبَعَةِ دَنَابِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ». [أخرجه البخاري: ٢٣٠٩]

٢٢- باب من استسلف شيئاً ففضى خيراً منه،

و «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»

١١٨- (١٦٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرِجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي رَافِعٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا<sup>(١)</sup>، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ<sup>(٢)</sup>، فَأَمَرَ ابْنُ رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رُبَاعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً»<sup>(٣)</sup>.

(١) أما البكر من الإبل فيفتح الباء وهو الصغير كالغلام من الآدميين والأشئ بكرة، وقلوص وهي الصغيرة كالجارية فإذا استكمل ست سنين ودخل في السابعة والقي رباعية بتخفيف الباء فهو رباع والأشئ رباعية بتخفيف الباء وأعطاه رباعياً بتخفيفها.

(٢) قوله: «فقدمت عليه إبل الصدقة إلى آخره» هذا مما يشكك فيقال: فكيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب أنه ﷺ اقترض لنفسه فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعيراً رباعياً ممن استحقه فملكه النبي ﷺ بشمته وأوفاه متبرعاً بالزيادة من ماله، ويدل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة التي قلنا أنها أن النبي ﷺ قال: «اشترؤا له سناً» فهذا هو الجواب المعتمد وقد قيل فيه أجوبة غيره منها: أن المقرض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فأعطاه من الصدقة حين جاءت وأمره بالقضاء.

(٣) وفي هذا الحديث جواز الاقتراض والاستئانة وإنما اقترض النبي ﷺ للحاجة، وكان ﷺ يستعذ بالله من المفروم وهو الدين.

وفيه جواز اقتراض الحيوان، وفيه ثلاثة مذاهب الشافعي ومالك وجماعير العلماء من السلف والخلف أنه يجوز قرض جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطاماً فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطاماً

كمحارمها والمرأة والحشى.

والمذهب الثاني: مذهب المزني وابن جرير وداود أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد.

والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوان، وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل.

وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان وحكمه حكم القرض، وفيها أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جر منفعة فإنه منهي عنه لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومذهبنا أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه، ويجوز للمقرض أخذها سواء زاد في الصفة أو في العدد بأن أقرضه عشرة فأعطاه أحد عشر، ومذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنها، وحجة أصحابنا عموم قوله ﷺ: «خيركم أحسنكم قضاء».

١١٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ جَعْفَرٍ، سَمِعْتُ زَيْدَ ابْنَ أَسْلَمَ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا، بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ خَيْرَ عِيَادِ اللَّهِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

١٢٠- (١٦٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ ابْنِ عُثْمَانَ الْقَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهْزَلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»<sup>(١)</sup>. فَقَالَ لَهُمْ: «اشْتَرُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ»، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِيهِ، قَالَ: «فَاشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ - أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً». [أخرجه البخاري: ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٩، ٢٣٩٣، ٢٤٠١، ٢٦٠٦، ٢٦٠٩، ٢٣٩٠].

(١) في أنه يحتمل من صاحب الدين الكلام المعتاد في المطالبة، وهذا الإغلاظ المذكور محمول على تشدد في المطالبة ونحو ذلك من غير كلام فيه قدح أو غيره مما يقتضي الكفر، ويحتمل أن القائل الذي له الدين كان كافراً من اليهود أو غيرهم والله أعلم.

١٢١- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهْزَلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خِيَارُكُمْ مَحَامِنُكُمْ قَضَاءً»<sup>(١)</sup>.

(١) وقوله ﷺ: «خياركم محاسنكم قضاء» قالوا معناه ذرو المحاسن سماهم بالصفة، قال القاضي: وقيل هو جمع حسن بفتح الميم، وأكثر ما يجيئ أحاسنكم جمع أحسن.

١٢٢- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقاضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ سِتًّا فَوْقَ سِتْنِهِ»، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

## ٢٣- باب جَوَازِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ

مِنْ جَنْسِهِ، مُتَفَاضِلًا

١٢٣- (١٦٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَابْنُ رُمَيْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ قَبْلَ بَيْعِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بَغْيِيهِ»، فَاشْتَرَاهُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ أَسْوَدَيْنِ. ثُمَّ لَمْ يَتَبَيَّعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ «أَعْبَدَ هُوَ»<sup>(١)</sup>.

(١) هذا عمول على أن سيده كان مسلماً ولهذا باعه بالعبدين الأسودين والظاهر أنهما كانا مسلمين، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر، ويحتمل أنه كان كافراً أو أنهما كانا كافرين، ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجرة إما بيعة وإما بتسليم العبد قبل إقراره بالحرية، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والإحسان العام فإنه كره أن يرد ذلك العبد خائباً بما قصده من الهجرة وملازمة الصفة فاشترى ليم له ما أراد، وفيه جواز بيع عبد بعبد سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة وهذا جبيع عليه إذا بيع تقداً وكذا حكم سائر الحيوان، فإن باع عبداً بعبدين أو بعيراً بعيرين إلى أجل فمذهب الشافعي والجمهور جوازه، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوز وفيه مذاهب لغيرهم والله أعلم.

## ٢٤- باب الرُّهْنِ وَجَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ كَالسُّفْرِ<sup>(١)</sup>

(١) في الباب حديث عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهته درعاً له من حديد) فيه جواز معاملة أهل اللغة والحكم بثبوت أملاكهم على ما في أيديهم، وفيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من الثقل من الدنيا وملازمة الفسر، وفيه جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل اللغة وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا مجاهدًا وداود فقالا: لا يجوز إلا في السفر تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ كُتِمَ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ واحتج الجمهور بهذا الحديث وهو مقدم على دليل خطاب

الآية.

وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهته عنده دون الصحابة فقليل فعله بياناً لجواز ذلك، وقيل لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل لأن الصحابة لا يأخذون رهته ﷺ ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لتلا يضيح على أحد من أصحابه، وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل اللغة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب ولا يسمعون به في إقامة دينهم ولا يبيع مصحف ولا العبد المسلم لكافر مطلقاً والله أعلم.

١٢٤- (١٦٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَابْنُ بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِسِتْنَيْنِ، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ وَهَنًا. (إِرجعه البخاري: ٢٠٦٨، ٢٠٩٦، ٢٢٠٠، ٢٢٥١، ٢٢٨١، ٢٢٥٢، ٢٥٠٩، ٢٥١٣، ٢٥١٦، ٢٤٦٧).

١٢٥- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ وَعَلِيُّ ابْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهْتَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.

١٢٦- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: ذَكَرْنَا الرُّهْنَ فِي السَّلَامِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ ابْنُ يَزِيدَ.

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْتَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ.

١٢٦- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ ابْنِ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَدِيدٍ.

## ٢٥- باب السَّلَمِ<sup>(١)</sup>

(١) قال أهل اللغة: يقال سلم والسلم والسلف وسلم واسلف



وسلف ويكون السلف أيضاً قرضاً ويقال استسلف، قال أصحابنا: ويشترك السلم والقرض في أن كلا منهما إثبات مال في الذمة بمبذول في الحال وذكروا في حد السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يبذل يعطى عاجلاً سمي سلفاً لتسليم رأس المال في المجلس، وسمي سلفاً لتقديم رأس المال واجمع المسلمون على جواز السلم.

١٢٧- (١٦٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِذُ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) حَدَّثَنَا وَقَالَ يَحْيَى: اخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ، السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ فَقَالَ: «مَنْ اسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوزَنٍ مَعْلُومٍ<sup>(١)</sup>»، إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ<sup>(٢)</sup>. [إسرحه البخاري: ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٥٣].

(١) قوله ﷺ: (من سلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم) هكذا هو في أكثر الأصول ثمر بالثلاثة وفي بعضها ثمر بالثلاثة وهو أعم وهكذا في جميع النسخ، ووزن معلوم بالواو لا باء، ومعناه أن أسلم كيلاً أو وزناً فليكن معلوماً، وفي دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وهو جازر بلا خلاف، وفي جواز السلم في الموزون كيلاً وجهان لأصحابنا أصحهما جوازه كملكه.

(٢) فيه جواز السلم وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به، فإن كان مذكوراً كالثوب اشترط ذكر ذراعان معلومة، وإن كان معلوماً كالحيوان اشترط ذكر عدد معلوم، ومعنى الحديث أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيلاً معلوماً، وإن كان في موزون فليكن وزناً معلوماً، وإن كان موجلاً فليكن أجله معلوماً، ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم موجلاً بل يجوز حالاً لأنه إذا جاز موجلاً مع الغرر فجواز الحال أولى لأنه أبعد من الغرر، وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً، كما أن الكيل ليس بشرط بل يجوز السلم في الثياب بالنزع، وإنما ذكر الكيل بمعنى أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيلاً معلوماً، أو في موزون فليكن وزناً معلوماً. وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز الموجل، فجوز الحال الشافعي وآخرون ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون واجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به.

١٢٨- ( ) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْلَفَ فَلَا يُسْلِفْ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوزَنٍ مَعْلُومٍ».

١٢٨- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ. وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ.

(١) هكذا هو في نسخ بلادنا عن ابن عينة، وكذا وقع في رواية أبي أحمد الجلودي، ووقع في رواية ابن مامان عن مسلم عن شيوخه هؤلاء الثلاثة عن ابن علية وهو إسماعيل بن إبراهيم قال أبو علي النسائي وآخرون من الحفاظ: والصواب رواية ابن مامان، قالوا: ومن تأمل الباب عرف ذلك، قال القاضي: لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عينة عن ابن أبي نجيح وفيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح وليس فيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث ابن علية عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث عبد الوارث ولم يذكر إلى أجل معلوم، ثم ذكر حديث سفیان الثوري عن ابن أبي نجيح وقال بمثل حديث ابن عينة يذكر فيه الأجل.

١٢٨- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. يَذْكُرُ فِيهِ «إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ».

## ٢٦- باب تحريم الإحتكار في الأقوات

١٢٩- (١٦٠٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنِبِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: كَانَ سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ.

أَنْ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ»<sup>(١)</sup>. فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْكُرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْكُرُ.

(١) قوله ﷺ: (من احتكر فهو خاطيء) وفي رواية: (لا يحكر إلا خاطيء) قال أهل اللغة: الخاطيء بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل يدره ليغلو ثمنه، فأما إذا جاء من قرته أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله أو ابتاعه لبيعه في وقته فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا.

قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما لجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم

وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) قَالَ: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّا كُنَّا وَكَثْرَةُ الْخَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ».

#### ٢٨- باب الشُّفْعَةِ<sup>(١)</sup>

(١) قال أهل اللغة: الشُّفْعَةُ من شَفَعَتِ الشَّيْءَ، إِذَا ضَمَمْتَهُ وَثَبَّتَهُ وَمَنَعَ الْأَذَانَ، وَسَمِيَتْ شُفْعَةً لَضَمِّ نَصِيبٍ إِلَى نَصِيبٍ، وَالرَّبْعَةُ وَالرَّبْعُ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَإِسْكَانَ الْبَاءِ وَالرَّبْعُ الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمَطْلَقُ الْأَرْضِ وَأَصْلُهُ الْمَنْزِلُ الَّذِي كَانُوا يَرْتَبِعُونَ فِيهِ، وَالرَّبْعَةُ ثَلَاثُ الرِّبْعِ وَقِيلَ وَاحِدَةٌ وَالْجَمْعُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْجِنْسِ رِبْعٌ كَثْرَةٌ وَتَمَرٌ، وَاجْمَعُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ فِي الْعَقَارِ مَا لَمْ يَقْسَمْ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ إِزَالَةُ الْقِسْرِ عَنِ الشَّرِيكِ، وَخَصَتْ بِالْعَقَارِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ فِي الْحَيَوَانِ وَالثِّيَابِ وَالْأَمْنَةِ وَسَائِرِ الْمَقُولِ.

قال القاضي: وشذ بعض الناس فأثبت الشُّفْعَةَ فِي الْعُرُوضِ وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ عَطَاءٍ وَتَبَّتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الثُّوبِ، وَكُنَّا حَكَاهَا عَنْ ابْنِ الْمُنْثَرِ، وَعَنْ أَحَدِ رَوَايَةِ أَنَّهَا تَبَّتْ فِي الْحَيَوَانِ وَالْبِنَاءِ الْمُنْفَرِدِ، وَأَمَّا الْمَقْسُومُ فَهَلْ تَبَّتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ بِالْجَوَارِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَاحِدٌ وَجَاهِزُ الْعُلَمَاءِ لَا تَبَّتْ بِالْجَوَارِ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْثَرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعِثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ وَأَبِي الزِّيَادِ وَرَبِيعَةَ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: تَبَّتْ بِالْجَوَارِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَلَى أَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَبَّتْ إِلَّا فِي عَقَارٍ يَحْتَمِلُ لِلْقِسْمَةِ بِخِلَافِ الْحِمَامِ الصَّغِيرِ وَالرَّحَى وَغَوِ ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا مَنْ يَقُولُ بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ.

١٣٣- (١٦٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ<sup>(١)</sup> فِي رَتَعَةٍ أَوْ نَخْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَهُ، وَإِنْ كَسَرَ تَرَكَ<sup>(٢)</sup>». [أخرجه البخاري: ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢٥٧، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٣٥٠، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، ٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤، ٣٣٧٥، ٣٣٧٦، ٣٣٧٧، ٣٣٧٨، ٣٣٧٩، ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٨٦، ٣٣٨٧، ٣٣٨٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠، ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤، ٣٣٩٥، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧، ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٤، ٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٠، ٣٤٣١، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦، ٣٤٣٧، ٣٤٣٨، ٣٤٣٩، ٣٤٤٠، ٣٤٤١، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٤٤٦، ٣٤٤٧، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩، ٣٤٥٠، ٣٤٥١، ٣٤٥٢، ٣٤٥٣، ٣٤٥٤، ٣٤٥٥، ٣٤٥٦، ٣٤٥٧، ٣٤٥٨، ٣٤٥٩، ٣٤٦٠، ٣٤٦١، ٣٤٦٢، ٣٤٦٣، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٦٩، ٣٤٧٠، ٣٤٧١، ٣٤٧٢، ٣٤٧٣، ٣٤٧٤، ٣٤٧٥، ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، ٣٤٨١، ٣٤٨٢، ٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٣٤٨٥، ٣٤٨٦، ٣٤٨٧، ٣٤٨٨، ٣٤٨٩، ٣٤٩٠، ٣٤٩١، ٣٤٩٢، ٣٤٩٣، ٣٤٩٤، ٣٤٩٥، ٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٤٩٩، ٣٥٠٠، ٣٥٠١، ٣٥٠٢، ٣٥٠٣، ٣٥٠٤، ٣٥٠٥، ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠، ٣٥١١، ٣٥١٢، ٣٥١٣، ٣٥١٤، ٣٥١٥، ٣٥١٦، ٣٥١٧، ٣٥١٨، ٣٥١٩، ٣٥٢٠، ٣٥٢١، ٣٥٢٢، ٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٣٥٢٧، ٣٥٢٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠، ٣٥٣١، ٣٥٣٢، ٣٥٣٣، ٣٥٣٤، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦، ٣٥٣٧، ٣٥٣٨، ٣٥٣٩، ٣٥٤٠، ٣٥٤١، ٣٥٤٢، ٣٥٤٣، ٣٥٤٤، ٣٥٤٥، ٣٥٤٦، ٣٥٤٧، ٣٥٤٨، ٣٥٤٩، ٣٥٥٠، ٣٥٥١، ٣٥٥٢، ٣٥٥٣، ٣٥٥٤، ٣٥٥٥، ٣٥٥٦، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨، ٣٥٥٩، ٣٥٦٠، ٣٥٦١، ٣٥٦٢، ٣٥٦٣، ٣٥٦٤، ٣٥٦٥، ٣٥٦٦، ٣٥٦٧، ٣٥٦٨،



١٣٦- ( ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(١) قال القاضي: روي قوله خشبة في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمصنفات خشبة بالافراد وخشبة بالجمع، قال: وقال الطحاوي عن روح بن الفرغ: سألت أبا زيد والحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتثنية على الافراد. قال عبد الغني بن سعيد: كل الناس يقولونه بالجمع إلا الطحاوي.

(٢) قوله: (ما لي أراكم عنها معرضين) أي: عن هذه السنة والخصلة والموعظة أو الكلمات. وجاء في رواية أبي داود: «فكسروا رؤوسهم فقال: ما لي أراكم أعرضتم»، واختلف العلماء في معنى هذا الحديث هل هو على النذب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحابهما في المنهين النذب وبه قال أبو حنيفة والكوفيون. والثاني: الإيجاب وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث وهو ظاهر الحديث، ومن قال بالنذب قال ظاهر الحديث أنهم توقفوا عن العمل فلهذا قال: ما لي أراكم معرضين، وهذا يدل على أنهم فهموا منه النذب لا الإيجاب ولو كان واجبا لما أطبقوا على الإعراض عنه والله أعلم.

(٣) وقوله: (بين أكتافكم) هو ببناء المثناة فوق أي بينكم، قال القاضي: قد رواه بعض رواة الموطأ أكتافكم بالنون ومعناه أيضا بينكم والكف الجانب، ومعنى الأول أني أصرح بها بينكم وأوجعكم بالتصريح بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه.

### ٣٠- باب تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَغَضَبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا

١٣٧- (١٦١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ وَتَيْمِيَّةُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنِ الْعَلَاءِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ مَسْهَلٍ ابْنِ مَسْعُودٍ السَّاعِدِيِّ.

عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ نَفِيلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِثْبَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَتَبِعِ أَرْضَيْهِ»<sup>(١)</sup>. [إخرجه البخاري: ٢٤٥٢].

(١) قال أهل اللغة: الأرضون بفتح الراء وفيها لغة قليلة بإسكانها حكاهما الجوهري وغيره. قال العلماء: هذا تصريح بأن الأرضين سبع طبقات وهو موافق لقول الله تعالى: «وسبع سموات ومن الأرض مثلهن»

والحسن وأحمد رضي الله عنهم: لا شفعة للذمي على المسلم، وفيه ثبوت الشفعة للأعرابي كثبوتها للمقيم في البلد وبه، قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر والجمهور وقال الشعبي: لا شفعة لمن لا يسكن بالمصر.

(٢) فهو معمول عند أصحابنا على النذب إلى إعلامه وكراهة بيعه قبل إعلامه كراهة تزويجه وليس بمحرام، ويتأولون الحديث على هذا ويصدق على المكروه أنه ليس بمحلال ويكون الحلال بمعنى المباح وهو مستوي الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين بل هو راجح الترك، واختلف العلماء فيما لو أعلم الشريك بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وثمان البتي وابن أبي ليلى وغيرهم له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وطائفة من من أهل الحديث ليس له الأخذ، وعن أحمد روايتان كالذهبيين والله أعلم.

١٣٤- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ نُمَيْرٍ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشَّفَعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ، رَنْعَةً أَوْ حَاطِطٍ، لَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِو. [إخرجه البخاري: ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢٥٧، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٦٩٧٦ بالقطعة الأولى وزيادة].

١٣٥- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الشَّفَعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رَنْعٍ أَوْ حَاطِطٍ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَغْرِضَ عَلَى شَرِيكَهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكَهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ».

### ٢٩- باب غَرْزِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ

١٣٦- (١٦٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَعِ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً»<sup>(١)</sup> فِي جِدَارِهِ. قَالَ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ<sup>(٢)</sup>؟ وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا يَنْسِنَ أَكْتَافَكُمْ<sup>(٣)</sup>. [إخرجه البخاري: ٢٤٦٣، ٥٦٢٧].



١٤٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

١٤١- (١٦١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقٍّ، إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

١٤٢- (١٦١٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّوزِّي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ (وَهُوَ ابْنُ شَدَادٍ)، حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَنِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup> طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [إخْرجه البخاري: ٣١٩٥، ٢٤٥٣].

(١) وقوله ﷺ: (من ظلم قيد شبر من الأرض) هو يكسر القاف وإسكان الياء أي قدر شبر من الأرض، يقال: قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد. وفي الباب حبان بن هلال بفتح الحاء. وفي حديث سعيد بن زيد رضي الله عنهما منقبه له وقبول دعائه وجواز الدعاء على الظالم ومستدل أهل الفضل والله أعلم.

١٤٢- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، أَخْبَرَنَا أَبَانٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٣١- باب قدر الطريق<sup>(١)</sup> إذا اختلفوا فيه

(١) وأما قدر الطريق فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوك طريقاً مسلة للمارين فقدوها إلى خيرته والأفضل توسيعها، وليست هذه الصورة مرادة الحديث وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأراضي إحياءها، فإن اتفقوا على شيء فذلك وإن اختلفوا في قدره جعل سبع أذرع وهذا مراد الحديث. أما إذا وجئنا طريقاً مسلوفاً وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يستولي على شيء منه وإن قل لكن له عمارة ما حوالبه من الموات ويملكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين، قال أصحابنا: ومتى وجدنا جادة مستطرة

وأما تأويل المائلة على الهيئة والشكل فخلافاً للظاهر، وكذا قول من قال المراد بالحديث سبع أرضين من سبع أقاليم لأن الأرضين سبع طباق، وهذا تأويل باطل أبطله العلماء بأنه لو كان كذلك لم يطوق الظالم بشبر من هذا الإقليم شيئاً من إقليم آخر بخلاف طباق الأرض فإنها تابعة لهذا الشبر في الملك، فمن ملك شيئاً من هذه الأرض ملكه وما تحته من الطباق.

قال القاضي: وقد جاء في غلط الأرضين وطباقيها وما يبين حديث ليس بثابت، وأما التطويق المذكور في الحديث فقالوا: يحتمل أن معناه أنه يجعل مثله من سبع أرضين ويكلف إطفاء ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كالطوق في عنقه كما قال سبحانه وتعالى: «مَسِطُوقُونَ مَا يَخْلُقُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وقيل معناه: أنه يطوق إسم ذلك ويلزمه كلزوم الطوق بعنقه، وعلى تقدير التطويق في عنقه يطول الله تعالى عنقه كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم ضرره. وفي هذه الأحاديث تحريم الظلم وتحريم الغصب وتغليظ عقوبته وفي إمكان غصب الأرض وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة ﷺ: لا يتصور غصب الأرض.

١٣٨- ( ) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَمْرِو بْنِ تَفَيْلٍ، أَنَّ أَرُوَ خَاصَمْتُهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَلِيَأْمَأْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقٍّ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَادِيَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا. قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْجُذْرَ، تَقُولُ: أَصَابَنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

١٣٩- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّ أَرُوَ بِنْتُ أُوَيْسٍ أَدْعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِهَا، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ أَخَذْتُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئاً بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ». فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيْنَهُ بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَادِيَةً فَعَمِّ بَصَرَهَا وَاقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا.

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى دَفَنَ بَصَرَهَا، ثُمَّ بَيْنَا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ. [إخْرجه البخاري: ٣١٩٨].

ومسلماً مشروعاً نافذاً حكماً باستحقاق الاستطراق فيه بظاهر الحال ولا يعتبر مبتدأ مصيره شارعاً، قال إمام الحرمين وغيره: ولا يحتاج ما يجعله شارعاً إلى لفظ في مصيره شارعاً ومسبلاً، هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث، وقال آخرون: هذا في الألفية إذا أراد أهلها البيان فيجعل طريقهم عرضه سبعة أذرع لدخول الأحمال والأثقال ومخرجها وتلاقيها، قال القاضي: هذا كله عند الاختلاف كما نص عليه في الحديث، فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمته وإخراج طريق منها كيف شاؤوا فلهم ذلك ولا اعتراض عليهم لأنها ملكهم، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

١٤٣- (١٦١٣) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اختلفتم في الطريق، جعل عرضه سبع أذرع»<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٢٤٧٣].

(١) مكنا هو في أكثر النسخ «سبع أذرع»، وفي بعضها: «سبعة أذرع» وهما صحيحان، والنزاع يذكر ويؤنث والتأنيث أفصح.